

الديمقراطية والليبرالية والعلمانية في الفكر الغربي

م.م . نادية جاسم كاظم الشمري

جامعة بابل

مركز بابل للدراسات الحضارية والتاريخية

الكلمات الدلالية: دراسات إنسانية ، تاريخ حديث

البريد الإلكتروني: m.nadia@uobabylon.edu.iq

كيفية اقتباس البحث

الشمري، نادية جاسم كاظم، الديمقراطية والليبرالية والعلمانية في الفكر الغربي ، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، السنة: ٢٠١٦، المجلد : ٦ ، العدد : ٤ ، إصدار خاص بالمؤتمر الوطني للعلوم والآداب ٢٠١٦ .

((هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية))



Democracy ,Liberalism and Secularism In Western Thought

Nadia Jassim Kadhim Al-Shammari

University of Babylon
Babylon Centre for cultural and historical Studies

Keywords : Humanities, Modern History

How to cite this article

Al-Shammari ,Nadia Jassim Kadhim, Democracy ,**Liberalism and Secularism In Western Thought** , *Journal Of Babylon Center For Humanities Studies*,Year:2016,Volume:6,Issue:4, special Issue for national conference of Arts and Sciences 2016.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (<http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/>)

[This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.](http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/)

Abstract

The Study explained that Democracy is part of the Psychology of the individual and his life Which became the basis of which Freedom the base equality individual suffered from the domination of the Church and feudalism and the looting of rights Political, Social , Cultural rights and Freedoms and the system of authoritariam rule who narrowly on human rights freedoms robbed of the their life in the past was not a constitution that guarantees the right life, Search consists of an introduction and three search and a conclusion and supplements. Realized Western Democracy Through the Views and ideas of Philosophers and Political and economic theorists, and Writers Who have fought Political , Social and Economic Realities that have been experienced by the peoples and regions of the liberal world of denial of rights and





الديمقراطية والليبرالية والعلمانية في الفكر الغربي

inequality, which opposed pioneers demanding investigation Human Freedoms .

That freedom represents Liberal nucleus the latter foundation upon which the secular Which represents religious freedom is the nucleus of the liberal.

المقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله ﷺ وعلى آله وصحبه أجمعين .

شهدت المجتمعات الإنسانية سلسلة من التغييرات الجذرية على صعيد الجوانب السياسية والمؤسسات الدستورية والحزبية والأفكار الايديولوجية والعقائدية ، وكانت المطالبة بالإصلاحات السياسية من قبل افراد المجتمعات الغربية والتخلص من تسلط الكنيسة وعقائدها وافكارها المتخلفة ، فضلا عن التحرر من القيود والاستغلال والاضطهاد والظلم الذي مارسه الحكام والملوك من خلال المناداة بتطبيق الديمقراطية وكان للكاتب والمفكرين الفضل الكبير في الاعلان عنها من خلال نظرياتهم وفلسفتهم وافكارهم وآرائهم التي تبلورت في مؤلفاتهم العلمية ، واذا كانت الديمقراطية هي الهدف والحرية والمساواة وسيلة فان كل القوى السياسية التي ساهمت في عمليات التغيير قد استوتحت وبأشكال مختلفة الديمقراطية والليبرالية التي نشأت في اوربا الغربية وتبلورت فيها وبمفكرها اشتهرت وعلى ارضها طبقت بصيغ وانماط مختلفة وتجارب متعددة ابتداءً من عهد اليونان مروراً بعصر النهضة الاوربية وصولاً الى الثورة الصناعية حتى استقرت في عصر الثورة العلمية والتكنولوجية ، وسوف تظل الديمقراطية الغربية المثل الاعلى الذي يقنّدى به والهدف الذي تسعى جميع المجتمعات للوصول اليه ، ومن جهة اخرى فأن الديمقراطية الليبرالية تعني حرية التعبير عن الآراء ، لذلك يستلزم فصل الدين عن الدولة بما يسمح بحرية التعبير بلا قيود دينية ، اذ بدون هذه الحرية لا يمكن للسياسيين والمفكرين والعلمانيين ان يعبروا عن آرائهم مما يخل بمبدأ الحرية الأساسية ، ونظرا لهذه الالهمية فسوف نطرحها تحت عنوان " الديمقراطية والليبرالية والعلمانية في الفكر الغربي "

المبحث الاول : الديمقراطية في الفكر الغربي

الديمقراطية (Democracy): هي احد المذاهب الفلسفية السياسية والاجتماعية، ونظام من أنظمة الحكم، وتعبير اغريقي الاصل معناه حكومة الشعب أو سلطة الشعب ، وهي مشتق من مقطعين هما (Demos) ومعناها الشعب و (Krats) ومعناها السلطة⁽¹⁾.

وفي هذا الخصوص اشار بعض رجال الفقه الدستوري الى أن ثمة فارقاً هاماً بين الديمقراطية كمذهب، وكنظام للحكم ، فالديمقراطية كمذهب يراد به ارجاع أصل السلطة السياسية أو مصدرها إلى الارادة العامة للأمة أي ان هذه السلطة لا تكون شرعية إلا إذا كانت وليدة إرادة الأمة ، اما



الديمقراطية كنظام للحكم فهي ذلك النظام الذي يستلهم روح المذهب الديمقراطي ، وينشأ كوليده لإرادة الأمة ويقرر أصحابه أنه نظام شرعي لأنه يقوم على أساس تلك الإرادة (إرادة الأمة) ، كما يقرر أصحاب هذا النظام ان حريات الافراد مكفولة، كما ان نظام الديمقراطية الغربية (الكلاسيكية) هو نظام من اهم خصائصه هو نظام حر (Liberal) أي انه يقوم على اساس احترام حريات الافراد ، وبذلك لا تعد الدولة ذات سلطة مطلقة^(٢).

فحكم الشعب نفسه بنفسه يمثل الجانب السياسي للديمقراطية ، وحكمه لنفسه يمثل جانبها الاقتصادي والاجتماعي، ذلك ان الشعب حين يمضي بالحكم وفق مقتضياته واحتياجاته لن يسمح بأن يعيش في مجتمع تهيمن عليه السخرة ، ويمتص دماؤه الاستغلال ، نعم لن يقبل ، وهو الذي يملك زمام أمره ان يضع يديه في الاغلال ورجليه في السلاسل ، فالديمقراطية التي تتجاهل حقوق الانسان الاقتصادية تفقد ذاتها ، والمسألة الاقتصادية في بلاد متخلفة، ليست مشكلة الفقراء والكادحين وحدهم ، بل هي مشكلة المجتمع كله والنظام جميعه ، وانها كذلك في البلاد الراقية والمتقدمة ، فاذا كانت الرجعية الاقتصادية تهدد النظام في مجموعه بالانقسام فالانقراض ، ذلك ان تركيز الثروة في أيدي قليلة وطبقة معينة يجعلها قادرة على تسخير أجهزة الدولة جميعها لصالحها بما في ذلك البرلمان والحكومة ، واننا إذا عرفنا ان الديمقراطية بأنها الحكومة التي تمنح الفرصة للمواطن ان يشترك عن طريق المناقشة لنصل الى اتفاق بصدد ما يجب أن يعمل لصالح الجميع، فإننا نصل الى النتيجة الواضحة ، وهي أن الديمقراطية بأعطائها الفرصة للناس في رسم سياستهم وتحقيق ما رسموه تساعدهم ايضاً على التطور، وعلى تقدم سمو صفاتهم وأخلاقهم ، ويجب على الحكومة أن تجعل من نفسها الأداة الميسورة التي يتطلع بها الشعب الى نضج مداركه السياسية وتمكين سيادته الدستورية، ولتحقيق ذلك لا يكفي ان نستجد بالضمير الانساني في الحاكمين فحسب ، بل لا بد من وضع ضمانات أكيدة وواضحة وكافية لتمكين الشعب من تحقيق الاهداف التي يطمح بها ، وهذه الضمانات هي الدستور الذي يضمن حقوقه وحرياته بكل اشكالها^(٣).

وفكرة الديمقراطية قديمة عرفها الفلاسفة منذ القدم، فقد رأى الفيلسوف اليوناني افلاطون (٤٢٧-٤٧٠ ق.م) بانها : مصدر السيادة والارادة الحرة المتحدة للمدينة، وأشار بأن الحاكمين الأقوياء في الدولة الاوليغاركية (حكومة الاقلية) يطمعون في اموال نبلاء العصر المبذرين لأموالهم ، ويخططون للاستيلاء على ثروتهم عبر إقراضهم الاموال بالفوائد المرتفعة، فتزداد ثروات الحكام، بينما يتحول هؤلاء الشبان ذوو الأصل الكريم إلى فقراء معدمين، ويتوقف اطراد الثروة لديهم، مع حفاظهم على العفاف، وبالتالي يصبح الوضع الاجتماعي العام مقسماً بوضوح تام الى حالين: فإما الغنى وإما العفاف، وبنتيجة ذلك يبدو النبلاء الذين ابتلوا على هذه الصورة منزوين في زوايا المدينة، مجهزين

بالأسلحة يشعرون بالبغض والكراهية تجاه الأغنياء، حيث يكون البعض منهم مدفوعاً بالديون التي تراكمت عليه ، والبعض الآخر يشعرون بالحرمان من الامتيازات والحقوق المدنية، اما الباقون فيكونون مدفوعين بالسببين معاً ، وينتظر هؤلاء الفرصة المناسبة للإيقاع بالأغنياء سواء بالتعاون مع قوة خارجية أو، مع النبلاء، فتنشأ بين الطرفين حرب أهلية ، وينادي الديمقراطيون بالحرية للجميع فينتهي الامر الى فوضى مطبقة ، ويتابع افلاطون تصوّره لهذه الحالة قائلاً :

" تنشأ الديمقراطية بفوز الفقراء فيقتلون بعض خصومهم ، وينفون غيرهم ، ويتفقون مع الباقين على اقتسام الحقوق والمناصب المدنية بالتساوي ، ويغلب في دولة كهذه أن تكون المناصب بالاقتراع" (٤) .

وقد طبقت الديمقراطية في المدن الاغريقية القديمة عامة واثينا خاصة ، حيث كانت هذه المدن مقسمة اجتماعياً إلى فئتين ، فئة الأرقاء وهم الأغلبية الساحقة من سكان هذه المدن وفئة المواطنين الأحرار وهم قلة الذين كانوا يتمتعون وحدهم بالحقوق السياسية، وهكذا اقتصر مباشرة شوؤن السلطة السياسية على الفئة الثانية دون الاولى، أي على الفئة الضئيلة من السكان الذين لم يكن يتجاوز عددهم وقتذاك عشرين الفا، دون الغالبية الساحقة من الأرقاء والاجانب الموجودين بهذه المدن، واذا كان النظام الذي طبق في المدن اليونانية القديمة على النحو السابق لا يأخذ من الديمقراطية حسب قول البعض - الا الاسم فقط ، حيث كان هذا النظام ارسقراطيا في حقيقته بسبب اسناد السلطة لطبقة الاحرار فقط دون الأرقاء واذا كان هذا النظام يختلف في مفهومه عن المفهوم الحديث للديمقراطية في الازمنة المعاصرة ، فان ذلك لا يحول دون عدّ الديمقراطية القديمة التي عرفتها مدن اليونان العلامة الاولى والأصل الثابت الذي قامت واستندت عليه الديمقراطية في عصرها الحديث والمعاصر، و اشار رجال الفقه الدستوري الى ان معالم المبدأ الديمقراطي لم يتضح الا بفضل اقلام الكتّاب والمفكرين الذين اتخذوا من هذا المبدأ سلاحاً ضد الملكية المطلقة بغية تقييدها والحد من سلطانها وبغية هدم النظريات الثيوقراطية أو الدينية التي كان يتذرع بها الملوك آنذاك في تشييد سلطانهم ، على ان فكرة الديمقراطية لم يقدر لها ان تكون مبدأً وضعياً للحكم الا بفضل رجال الثورة الفرنسية فهياًوا له المناخ الملائم لتطبيقه بعد ان كان مبدأً نظرياً بحتاً في عقول المفكرين والمؤلفين (٥).

وعلى هذا النحو حرص رجال الثورة الفرنسية على النص في اعلان حقوق الصادر عام ١٧٨٩ على ان " الامة مصدر السلطات بحيث لا يجوز لفرد أو لهيئة ممارسة السلطة الا على عدّ انها صادرة منها وان القانون هو التعبير عن الارادة العامة للأمة". وقد تضمنت الدساتير الفرنسية اللاحقة لهذا الاعلان ما قننته وثيقة اعلان الحقوق من مبادئ حملت في طياتها معالم الديمقراطية الحقيقية، وما لبثت الدول الأخرى ان حذت حذو فرنسا في اعتناقها لذلك المبدأ الديمقراطي وأصبح النص عليه

في مقدمات وصدور دساتيرها امراً جوهرياً بعد ان تغيرت النظم السياسية فيها حيث فسحت الملكيات المطلقة مكانها لتحل محلها ملكيات دستورية أو جمهوريات ديمقراطية يسودها الأفكار الحرة والديمقراطية ليس غاية في ذاتها ، بل وسيلة لتحقيق غاية وهي الحرية والمساواة السياسية ، وهذا هو غرض الديمقراطية الذي أعلنت عنه الثورة الفرنسية ودافع عنها الفيلسوف الفرنسي روسو Rousseau (1712-1778) وسجلته دساتير هذه الثورة ، غير ان ظهور التيارات الاجتماعية بعد ذلك قد أدت بالبعض الى عدّ المساواة الاجتماعية غاية من غايات هذه الديمقراطية، اما المساواة السياسية كانت الغرض الاصيل للديمقراطية الغربية التي ابرزتها الثورة الفرنسية، اذ كانت الحرية والمساواة السياسية هي الشغل الشاغل للمواطنين وقتذاك في عهد كان يسوده الملكيات المطلقة والمستبدة^(٦).

ولا بد من بيان الفرق بين الديمقراطية القديمة والديمقراطية الغربية الحديثة التي يمكن اجمالها بالنقاط الاتية^(٧) :

اولاً : الديمقراطية القديمة : ديمقراطية مباشرة ، بينما الديمقراطية الحديثة هي ديمقراطية نيابية أي تقوم فيها مجالس نيابية منتخبة من الشعب بمهمة التشريع ، وليس جمعية الشعب ذاتها كما كان الشأن في الديمقراطيات القديمة .

ثانياً: ان الديمقراطية القديمة خلافاً للديمقراطية الحديثة لا تعرف الحرية بمعناها الحديث.

ثالثاً : عرفت الديمقراطية القديمة كنظام سياسي (أي كنظام للحكم) ، لكنها لم تعرف كمذهب فلسفي ، إذ لم يعرف احد من فلاسفة او مفكري اليونان او روما القديمة انهم اهتموا بالبحث عما هو أصل او مصدر السلطة، ومتى تكون هذه السلطة مشروعة ، بخلاف الديمقراطية الحديثة فهي مذهب فلسفي ونظام للحكم معاً .

كان المبدأ السائد في القرن التاسع عشر أن تحقيق الديمقراطية يتم عن طريق اقرار مبدأ السيادة الشعبية وانشاء برلمان منتخب بطريق مباشر من الشعب واقامة النظام الجمهوري ، وان كان البعض لا يرى في الأخذ بالنظام الجمهوري وسيلة ضرورية لتحقيق الديمقراطية بدليل نجاح الديمقراطية في النظام الانكليزي في ظل النظام الملكي، اما اليوم فقد أضاف رجال الفقه الدستوري وسيلة جديدة بجانب الوسائل السابقة الا وهي رقابة الرأي العام على أعمال الحكام ، وهذه الرقابة هي التي تميز بين الحكم الديمقراطي والدكتاتوري، وتعد بلا جدال مناراً لإبراز السيادة الشعبية في واقعها التطبيقي ونبراساً لحماية الحقوق والذود عنها وتحقيق المساواة السياسية بين الافراد ، وعلى ضوء هذه الاعتبارات اتجه رجال الفقه الدستوري المعاصر الى ان الديمقراطية هي الحكومة التي تقوم على اساس السيادة الشعبية

وتحقيق للمواطنين الحرية والمساواة السياسية، وتخضع السلطة فيهل لرقابة رأي عام حر له من الوسائل القانونية ما يكفل خضوعها لنفوذ^(٨).

ثانياً: خصائص الديمقراطية الغربية^(٩) :

إذا كان اول ما تتميز به الديمقراطية الغربية هي اعتبار الشعب صاحباً للسيادة وايا كانت طريقة ممارستها فان هذه الديمقراطية تتسم بخصائص يمكن اجمالها بما يأتي :

اولاً : الديمقراطية مذهب سياسي Political doctrine

الديمقراطية مذهب سياسي لا مذهب اجتماعي او اقتصادي ، فالديمقراطية السياسية تقوم على اسناد السلطة السياسية للشعب دون ان تعمل على اصلاح المجتمع وتحقيق سعادته ورفاهيته من الناحية المادية ، وعلى هذا النحو يكمن الخلاف بين الديمقراطية السياسية والاجتماعية ، فالاولى تعني ان كل شيء بالشعب ، بينما الثانية تعني ان كل شيء للشعب واذا كانت الديمقراطية قد بدأت مذهباً سياسياً بحثاً فقد كان لنشأة المذاهب الاجتماعية اثر على اتجاه الديمقراطية الغربية اتجاهاً اجتماعياً في الوقت الحاضر .

ثانياً : الديمقراطية مذهب فردي :

تهدف الديمقراطية الى تمتع افراد الشعب بحقوقهم السياسية بصفتهم افراداً ودون النظر فيما يتعلق بانتمائهم السياسي والاقتصادي، فهي تنظر الى الفرد ذاته باعتباره انساناً بغض النظر عن المصالح التي يمثلها او النقابة التي ينتمى إليها، وعلى هذا النحو قامت الديمقراطية الغربية على أساس ان الأمة مكونة من افراد متساوين لا يرتبط بعضهم بالبعض الاخر سوى انتمائهم لدولة واحدة ويترتب على ذلك عدم الاعتراف باية امتيازات للطوائف الفنية او للنقابات او الاقرار لها بصفة الوسيطة بين الافراد والامة في مباشرة الحقوق السياسية فيشارك الافراد لمجرد صفتهم كمواطنين في حكم البلاد على اساس المساواة .

ثالثاً : الديمقراطية تقرر المساواة :

تقوم الديمقراطية الغربية على اساس اقرار المساواة بين الافراد وفقاً للقانون ، نتيجة طبيعية اذ تعد الديمقراطية مذهباً فردياً اذ ما دام ان الافراد يشتركون في شؤون الحكم بصفتهم افراداً ، فلا بد ان يكون اشتراك هؤلاء على سبيل المساواة ودون تمييز بينهم وبغض النظر عن الاصل او الجنس او اللغة او الدين او الانتماء الى جماعة معينة او طبقة معينة .

رابعاً : الديمقراطية السياسية مذهب روحاني وليس مذهب مادي :

ان الديمقراطية السياسية كما يقرها رجال الفقه مسألة عقل وقلب ، وليست مسألة خبز وزيد، فهي مسألة عقيدة وايمان بفكر سياسي ينزع نحو المثل العليا، والدليل على ذلك اعتقاد افراد المجتمع الفرنسي ابان الثورة بأن اعلان حقوق الانسان هو انجيل سياسي مظهر لحقائق ابدية ودائمة .
خامساً : الديمقراطية الغربية ترمي الى تحقيق اهداف سياسية في اول نشأتها التنقيح حقوق الافراد وحررياتهم :

فقد قامت الثورة الفرنسية للقضاء على الحكم المطلق واستبدال الملوك ، وحرصت على اعلاء الحقوق والحرريات الفردية التي ازهقت عهد الملوك وطغيانهم وقد صدر اعلان حقوق الانسان والمواطن، وأقر بالفلسفة السياسية للمذهب الفردي ، وأصبح من الثابت ان للإنسان حقوقاً طبيعية سابقة في الوجود على قيام الدولة ، فلا تستطيع هذه الاخيرة ان تحد وتتناقض منها ، وكان من الطبيعي يقف عمل الدولة ازاء هذه الحقوق على تنظيم ممارستها دون المساس بمضمونها ، وقد انحصرت نتيجة لذلك دور الدولة في مجال حد ضيق فاقصر نشاطها على الوظائف الادارية البحتة دون ان يتعدى ذلك الوظائف الاقتصادية ، اذ عدّ في ذلك الوقت ان مباشرة هذه الوظائف منطقة محرمة لا تجرؤ الدولة على الدخول فيها نتيجة للمبدأ الذي نادى به الطبيعيين الفيزوقراطيين ... " دعه يعمل دعه يمر " . وتحمل حقوق الافراد وحررياتهم في ظل المبدأ الفردي الذي اتسمت به الديمقراطية الغربية فيما يأتي :

❖ الحريات الشخصية :

وتتمثل في حرية التنقل ، وحق الامن ، وحرمة السكن ، وسرية المراسلات .

❖ الحريات الفكرية :

وتتمثل في حرية الرأي، وحرية الاجتماع ، وحرية تكوين الجمعيات ، والحرية الدينية ، وحرية التعليم ، وحرية الصحافة .

❖ الحريات الاقتصادية :

وتتمثل في حرية التملك وحرية التجارة والصناعة ، غير انه يلاحظ انه نتيجة لانتشار المذاهب الاجتماعية على المستوى العالمي ان انحسر المذهب الفردي واصبح من المتعذر ان تقف الدولة عند حد أدائها لوظائفها التقليدية البحتة ، تلك التي تنحصر في مهمة الدفاع ضد الاعتداء الخارجي وحفظ الامن الداخلي واقامة العدالة بين الافراد وبيات من المسلم به ضرورة تدخل الدولة وهجر نظام الدولة الحارسة ، وقد ترتب على ذلك ان تدخلت الدولة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية فقامت بأنشطة كانت من قبل حكراً على الافراد، فخلعت بذلك عن نفسها قناع الدولة الحارسة، وقد ترتب على هذا التطور الذي اصاب دور الدولة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية ان نشأت طائفة أخرى من

الحقوق بجوار الحقوق والحريات العامة التقليدية سميت بالحقوق الاجتماعية مثل حق الافراد في العمل و حمايتهم من البطالة وحقهم في التعليم والثقافة والتأهيل المهني بما يتناسب وقدراتهم ، وكذلك حقهم في توفير الرعاية الصحية وتأمينهم ضد العوز والحاجة والمرض والشيخوخة التأمينات الاجتماعية، ولا ريب في ان الاعتراف من جانب الدولة بهذه الحقوق من شأنه كفالة المساواة الفعلية للأفراد بجانب المساواة السياسية التي حرصت الديمقراطية الغربية في اول نشأتها على تحقيقها وتوكيدها .

ثالثاً : انواع الحكم الديمقراطي^(١٠) :

❖ الديمقراطية المباشرة (La Democratic directe): ممارسة الشعب السلطة بنفسه دون وسيط ، حيث يجتمع المواطنون في هيئة جمعية عمومية للتصويت على مشروعات القوانين وتعيين القضاة والموظفين وتصريف الشؤون العامة الخارجية ومنها الداخلية وتعد الديمقراطية المباشرة النموذج المثالي للحكم الديمقراطي الصحيح على اساس انها تحقق مباشرة الشعب لسيادته وممارسة للسلطة بنفسه ، وبطريق مباشر بلا نيابة ولا وكالة ، ولهذا نجد ان حماس الفيلسوف الفرنسي روسو كان شديداً للديمقراطية المباشرة فقد عدّها الصورة الوحيدة للديمقراطية التي تحقق سيادة الشعب على أكمل وجه ، والتي عن طريقها يعبر الشعب عن ارادته العامة الغير قابلة للتجزئة او التقسيم او التفويض ، وان أي صورة اخرى لا تمثل الديمقراطية ولا تحقق النظام الديمقراطي .

وتعود اصول الديمقراطية المباشرة الى المدن الاغريقية القديمة وبخاصة اثينا ، حيث كان المواطنون الاحرار يجتمعون في جمعية الشعب لوضع القوانين واختيار الحكام والقضاة ، وعقد المعاهدات ، وعلان الحرب والسلام وتسيير الشؤون العامة للمدينة ، ولقد كان المواطن الاغريقي يتمتع بقسط وافر من الديمقراطية وتوجيه سياسة مدينته مما يتمتع به نظيره في الدولة الديمقراطية الحديثة ، كما كان في امكانه ان يدلى برأيه مباشرة فيما يعرض عليه من قوانين وتشريعات وكان القضاة يختارون بالاقتراع ، ولم يكن هناك بيروقراطية قوية تضع العراقيل في طريق الارادة الشعبية والذي لا شك فيه ان صغر حجم دولة المدينة الاغريقية قد ساعد على توفير هذا القسط من الديمقراطية المباشرة وهذا ما لا يتوافر في الدولة الديمقراطية الحديثة ، ومع هذا كانت الديمقراطية الاغريقية محدودة في بعض النواحي ، فقد كان النساء والعبيد محرومين من ممارسة حقوقهم الانتخابية ، رغم ان افلاطون كان يدافع عن حقوق المرأة الانتخابية ، ويرى المفكر السياسي رسل ان الديمقراطية الاغريقية لم تكن ناجحة للغاية ، فالاصل انها قامت لتتاهض الارستقراطية التي كانت قد قامت لتتاهض الملكية ، صحيح ان الديمقراطية استطاعت ان تحقق الارستقراطيات القائمة في معظم دول المدن الاغريقية ، ولكن كانت بوجه عام تنتهي الى الطغيان ، ولم يكن الاغريق ينظرون الى الطاغية حاكماً سيئاً بالضرورة ، فهو في نظرهم لا يعدو ان يكون مجرد رجل استولى على مقاليد الحكم بالقوة

او بالإرادة الشعبية وليس بالوراثة ، وفي اول عهده بالحكم كان الطاغية في العادة يقف في صف الشعب ضد الارستقراطية والبلوتوقراطية حتى تتحقق له المتعة في ارساء قواعد حكمه على اساس ارضاء الشعب ، ولكن الطاغية بعد ان يستقر له الحكم كثيراً ما كان يظهر امام الناس بمظهر الانسان الذي تحاك من حوله المؤامرات لاغتiale حتى يبرر بذلك تكوين حرس مسلح خاص لحمايته والحفاظ على حياته ، وعندما يتم له تكوين هذا الحرس يبدأ في منح الامتيازات للمقربين اليه حتى ينتهي به الامر الى سلب حقوق الشعب تماماً ، وقد استمر النظام حتى مجيء الاسكندر الاكبر الذي قام بتصفية الديمقراطية في المدن الاغريقية، وقد تكرر في روما ما حدث في اليونان بصورة اوسع ففيها استمر الصراع لمدة طويلة بين الارستقراطية والشعب ، وعندما استولى يوليوس قيصر على الحكم فعل هذا كبطل يدافع عن حقوق الشعب ويؤازر الديمقراطية التي سرعان ما تحطمت على يديه بمجرد ان اطمأن الى استتباب قواعد حكمه ، وبعد يوليوس قيصر اختفت الديمقراطية من العالم حتى ظهرت مرة اخرى بطيئة للغاية وتدرجية كنتيجة الرواج التجاري الجديد الذي بدأ في ايطاليا في القرن الحادي عشر .

ولابد من الاشارة اليه ان تطبيق الديمقراطية المباشرة في الوقت الحاضر ينحصر في الولايات السويسرية ، فالجمهورية السويسرية : هي دولة فيدرالية (Federal) تتكون من (٢٢) ولاية ولا تتمتع الولاية في النظام الفيدرالي بالسيادة الخارجية ، انما تحرر قسطاً من السيادة الداخلية ، اما المهام الخارجية والدبلوماسية (كعقد المعاهدات ، وعلان الحرب ، وعقد الصلح) تكون من اختصاص الحكومة المركزية للجمهورية السويسرية ، ومن الواضح ان صورة الديمقراطية المباشرة هي اقرب الصور الى المبدأ الديمقراطي الذي يحقق السيادة الكاملة للشعب من حكم نفسه بنفسه مباشرة دون وساطة او نيابة وتحقق له ممارسة السلطة الفعلية على جميع شؤونه العامة ، ومن ناحية اخرى فإن الديمقراطية المباشرة قيمة معنوية عليا تتمثل في الارتفاع بمستوى مشاركة المواطنين في تحمل المسؤولية ويترك النظام الديمقراطي اثار ايجابية في الشعب ووضع الحلول العملية للمشاكل العامة دون الخضوع لنزعات حزبية او تأثر بدعاية انتخابية كما يحدث في ظل الديمقراطية النيابية ، ورغم هذه المزايا التي تنسب الى الديمقراطية المباشرة وبخاصة في تطبيقها في المدن اليونانية القديمة وبعض المقاطعات السويسرية في الوقت الحاضر التي تتميز بقلة سكانها وبساطة مشاكلها فإنها لا تصلح للتطبيق في الدول المعاصرة ذات الكثافة السكانية المرتفعة والمساحات الاقليمية الشاسعة والمشكلات الاقتصادية والاجتماعية المعقدة ، ويتطلب هذا النظام كذلك درجة عالية من النضج السياسي للمواطنين لكي يتولوا مسؤولية الحكم وتسيير الشؤون العامة ، كما ان مشاركة المواطنين في بحث المسائل العامة ذات الطابع الفني الدقيق لا يحقق أي فائدة لعدم احاطتهم بهذه المسائل من جهة

، ويؤدي طرح الموضوعات العامة المتعلقة بسلامة الدولة وأمنها للمناقشة الى أضرار نتيجة لافشاء أسرار هذه الموضوعات الخطيرة من جهة اخرى .

❖ الديمقراطية النيابية (La democracy Representative) :

تقوم الديمقراطية النيابية على اساس انتخاب الشعب لعدد من النواب الذين يكونون البرلمان ، ويتولون ممارسة السلطة باسم الشعب ونيابة عنه لمدة محدودة ، ولقد نشأ النظام النيابي في انكلترا ومر بمراحل طويلة من التطور حتى استكمل اركانه ثم اخذ شكل النظام الديمقراطي البرلماني ، وقد هاجم روسو هذه الديمقراطية وحمل على حكومة انكلترا التي تقوم على اساسها قائلاً : " نواب الشعب ليسوا ولا يمكن ان يكونوا ممثلين لهم ، فهم مجرد مندوبين عنه ، وليس بمقدورهم أن يبتوا نهائياً في أي شيء ، يظن الشعب الانكليزي أنه حر ، ولكنه واهم في ظنه ، فهو ليس حراً إلا في اثناء انتخاب أعضاء البرلمان ، وبعد انتهاء الانتخابات يعود الشعب عبداً لا حول ولا قوة ، وقد جنى بذلك نتيجة سوء استعماله لحرية في اللحظات التي كانت فيها ملك يمينه " .

❖ الديمقراطية شبه المباشرة: تقوم على وجود برلمان منتخب ينوب عن الشعب ويعمل باسمه ولحسابه (وهذا مظهر الديمقراطية النيابية) ، ولكن مع وجود الرجوع الى الشعب نفسه باعتباره صاحب السيادة ومصدر السلطة في الكثير من الامور الهامة ، وقد طبق هذا النوع في سويسرا والولايات المتحدة الامريكية وقد انتشر بين الحريين العالميتين ويعزو رجال الفقه على انتشار هذا النظام ورواجه الى امرين اساسيين :

أ. انتشار التيار الديمقراطي وتضاعف الوعي السياسي لدى المواطنين نتيجة انتشار التعليم ، الامر الذي ادى بهم الى المطالبة بالاشتراك الفعلي في ممارسة شؤون الحكم والرجوع اليهم لاخذ رأيهم في المسائل الهامة .

ب. الرغبة في اصلاح ما اسفر عنه تطبيق النظام النيابي البحث عن عيوب ومساوئ وفي وضع حد لاستبداد الهيئات النيابية وتجاهلها لرغبات الناخبين ، لهذا اقتضى الامر الأخذ بنظام الديمقراطي شبه المباشر .

ومن ابرز مظاهر الديمقراطية شبه المباشرة: (الاستفتاء الشعبي ، الاقتراح الشعبي ، الاعتراض الشعبي ، اقالة الناخبين ، الحل الشعبي ، عزل رئيس الجمهورية).

وقد وجهت انتقادات من قبل الماركسيين الى الديمقراطية الغربية يمكن اجمالها بثلاث نقاط اساسية⁽¹⁾ :

النقد الاول : الديمقراطية الغربية ليست كاملة :

قال الماركسيون من اجل ان تكون كاملة يجب ان تكون ديمقراطية اقتصادية اجتماعية أي ان تكون من خصائصها ان تكفل للفرد ما يطلق عليه في العصر الحديث بالحقوق الاجتماعية (Droits Sociaux) ويقصد بها تلك الحقوق التي تنقرر للفرد لتحريره من الناحية الاقتصادية ولذلك أطلق عليها كذلك الحقوق الاجتماعية - الاقتصادية ((كحق العمل اي حق كل فرد قادر ان يحصل على عمل ، أي بعبارة اخرى يجب على الدولة ان توفر لكل فرد عملا وحق العامل في اجر مناسب ورعاية صحية ومعونة في حالة الشيخوخة او المرض وحق العمال في تكوين نقابات لحماية مصالحهم كذلك رعاية الدولة للأمومة والطفولة)) وهذا بطبيعة الحال يتطلب من الدولة ان ترصد لها في ميزانيتها اموالا طائلة تتجاوز المقدرة المالية للدولة .

النقد الثاني : ان الشعب ليس هو الذي يحكم في الواقع :

يرى لينين Lenin (١٨٧٠ - ١٩٢٤) في مجتمع رأسمالي لن تكون الاداة لخدمة الطبقة الحاكمة او على حد تعبيره ديمقراطية لصالح الاقلية أي الطائفة أصحاب الأملاك الاثرياء بعبارة اخرى ان السيطرة تكون لطبقة الرأسماليين على شؤون الحكم .

النقد الثالث: رأى الماركسيون ان الحرية ماهي الا مجرد سراب خداع في اعين الطبقة العاملة : فما قيمة حرية الفرد ان يشرح نفسه للانتخابات النيابية اذا لم تكن لديه ثروة ولا الفراغ وغير ذلك من الوسائل التي تمكنه من منافسة المرشحين من اصحاب رؤوس الاموال وما قيمة حرية الصحافة مثلا اذا كانت دور النشر في ايدي الرأسماليين .

ومع ذلك تبقى اراء وافكار المفكرين السياسيين نقطة ارتكاز اساس تتنظم المجتمعات الانسانية على سبيل المثال المفكر السياسي الانكليزي جون لوك John Locke (١٦٣٢-١٧٠٤) الذي جمع بين الديمقراطية وحقوق الافراد ، فالديمقراطية في رأيه تتطلب المشاركة في الحكم ولا تطلق العنان للأغلبية وانما تقيد بها بقيود دستورية من حقوق الافراد في المشاركة في الحكم ومن ثم الدعوة الى الديمقراطية ، ولكنها بنفس القوة تصنع القيود والضوابط على حكم الاغلبية وكافة السلطات فهي ديمقراطية دستورية تحمي حقوق الافراد الاساسية وحررياتهم وأكد لوك على اعتبار فيما بعد أسس الليبرالية هو العلاقة بين الحرية الفردية والملكية الخاصة فالاعتراف بمجال خاص مستقل للفرد به دون تدخل يتطلب ان تتوزع الملكية ولا تتركز في يد واحدة ولو كانت يد الدولة وهنا ايضا نلمح بأن الاحتكار هو عدو الليبرالية يستوي في ذلك الاحتكار الخاص او العام ، فالحرية تتطلب تنوع الملكيات ومن هنا تصبح الملكية الخاصة شرطا لحرية الافراد ، وهكذا نجد لدى لوك مبدئين اساسيين من مبادئ الليبرالية والتي استمرت معها الى وقتنا المعاصر الا وهما: فكرة دولة القانون من ناحية وفكرة

اقتصاد السوق القائم على الملكية الخاصة من ناحية اخرى (١٢). وهذا ما سنوضحه بالتفصيل في المبحث القادم.

المبحث الثاني : الليبرالية في الفكر الغربي

الليبرالية (Liberalism) : وهي عبارة عن حركة التخلّص من قيود المؤسسات الدينية والاجتماعية والحكومية القائمة آنذاك لذلك كان الاصطلاحيون الدينون اول من اطلق نداء الحرية وتعدّها المبدأ والمنفى الباعث والهدف الاصل والنتيجة في حياة الانسان وهي المنظومة الفكرية الوحيدة التي لا تطمع في شي سوى وصف النشاط الحر وشرح اوجهه والتعليق عليه، كانت الحكومة والدين سيفين الهين في العصور الوسطى أعطيا للبابا والسلطان من اجل تأمين الحياة الدنيوية والاخروية ، وطبقا لهذه الفكرة ايضاً كانت الحكومة تعد موهبة الهية فوضها الله للسلطان وعليه لم يكن للناس أي دور في الحكم ، ومن جانب اخر انتزعت الكنيسة التي كانت قوة بلا منازع عن الناس القابلية على التفكير من خلال محاكم التفتيش وفي مثل الاوضاع ظهرت الليبرالية الى الوجود حيث قام أساسها على الحرية الفكرية وحرية العقيدة وحق اختيار العمل والمساهمة في الحكم عن طريق الانتخاب (١٣) . وهناك اتجاهات متعددة في تحديد مفهوم الليبرالية يمكن اجمالها بما يأتي (١٤) :

❖ الاتجاه الاول: يرى في الليبرالية سلوكاً عقلياً فردياً واتجهاً من اتجاهات العقل ينطلق من الفرد ليعزز مكانته على حساب الجماعة والمبدأ الذي يقوم عليه هذا السلوك العقلي هو حرية الفرد في كل الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والروحية.

❖ الاتجاه الثاني: فينظر الى الليبرالية بانها فلسفة متجانسة تستهدف تأكيد استقلال الفرد في اطار الكون الذي يعيش فيه وتؤكد الليبرالية على حقوق الانسانية الطبيعية وضرورة حرصه على استقلاله تجاه المجتمع والدولة لان مهمة الاخيرة لا يمكن ان تتجاوز حماية وصيانة هذه الحقوق لتكون بذلك نقيضاً لتدخل الدولة في الحياة البشرية ، وعليه فإن هذا الاتجاه يُعرف الليبرالية بوصفها فكرة ونظاماً وسلوكها قوامها إضفاء الطابع العقلي على استقلال الفرد بهدف حمايته من السلطات الدينية والسياسية، وتبعاً لذلك تقوم الليبرالية بالتأكيد على حقوق الفرد قبل واجباته، وربط وجود المؤسسات بما فيها الكنيسة والدولة بالرضا الحر للفرد .

❖ الاتجاه الثالث : كانت وجهة نظر اصحاب هذا الاتجاه لليبرالية من منظور مجتمعي عام قوامه وجود مجتمع يعتمد على الديمقراطية البرلمانية سياسياً واقتصادياً الذي تحكمه المنافسة الحرة اقتصادياً وصعود الطبقة المتوسطة الى السلطة واحكام هيمنتها عليها اجتماعياً وحرية التفكير والتعبير ثقافياً والايمان بالفرد والفردية اخلاقياً ومعارضة تدخل رجال الدين في الحياة اليومية للناس بما فيها الحياة السياسية دينياً ، ومبدأ القوميات الشهير دولياً .



ومهما تعددت الاتجاهات في معرفة معنى الليبرالية فإننا نصل الى تعريف موحد ينص على تخليص الفرد من كل اشكال الهيمنة الدينية والسياسية والاجتماعية بقصد ضمان امكانية تأكيد حقوقه والعمل على زيادة فرصه وقدراته .

وقد نشأت الايديولوجية الليبرالية والحدثة التي تنتظم فيها والرأسمالية التي تواكب تبلورها في اوربا خلال القرون الثلاثة الممتدة بين عصر النهضة والثورة الفرنسية، والحدثة هي ناتج الانقطاع الذي حدث في تاريخ الانسانية والذي حدث خلال القرون السادس عشر حتى الثامن عشر ، ولكنها لم تنجز أبداً لا في أوربا ، ولا في أي مكان اخر ، والوجه المتعددة للحدثة تمثل مجموعاً متماسكاً مع متطلبات اعادة طريقة الانتاج الرأسمالي ، ولكنها تسمح في الوقت نفسه بتجاوزها، وتقوم الحدثة على مطلب تحرير الانسان انطلاقاً من تحريره من ظلم الحتمية الاجتماعية في اشكالها التقليدية السابقة ، ودعا هذا التحرر للتخلص من الاشكال المسيطرة لمنح الشرعية للسلطات في الجماعة التي تنظم في اطارها أساليب الحياة والانتاج داخل الدولة والتي كانت حتى ذلك الوقت تقوم على اساس ميتافيزيقي ذي تعبير ديني في المعتاد ، والحدثة لذلك تعني ضمناً الفصل بين الدولة والدين والعلمانية الراديكالية وهي الشرط لممارسة الاشكال الحديثة للسياسة (١٥).

وقد امتاز عصر الليبرالية بعدة خصائص يمكن اجمالها على النحو الاتي (١٦) :

أولاً : الخصائص الاقتصادية :

اعتمد العصر الليبرالي على المبادرة الفردية التي تحركها المصلحة الخاصة كأساس في النشاط الاقتصادي ، وتقتضي هذه المبادرة وجود الحرية الفردية من اجل ان تحقق مضمونها الفعلي في اشباع المصلحة الخاصة، فالتوازن الاقتصادي لا يتحقق عن طريق تدخل الدولة ، وانما عن طريق القوانين الطبيعية الاساسية المتمثلة في قوانين العرض والطلب والمنافسة الحرة ، وعليه فإن أي اجراء يستهدف منع هذه القوانين من أن تفعل فعلها سيكون معارضاً ومخالفاً لتوجهاتها ، كما أنه سيفترن بالضرر بالإضافة الى اقترانه بالفشل المحتم .

ثانياً : الخصائص الاجتماعية :

اتصف العصر الليبرالي بطبيعة متناقضة احتفظت معها القوى الاجتماعية القديمة كالنبلاء ورجال الدين بمواقع بارزة داخل المجتمع في اطار تدرج اجتماعي شديد التعقيد في نفس الوقت الذي لم تعد فيه هذه القوى القديمة تشكل قوة سياسية وأن بقيت محتفظة ببعض الامتيازات السياسية السابقة، وتعكس هذه الصورة ميزتين أساسيتين اجتماعيتين الاولى : امتاز العصر الليبرالي بالحراك الاجتماعي، فلم يكن هناك فصل حاسم بين المراتب والطبقات يمنع العبور من إحداها الى الاخرى او يحول دون الاختلاط بينها بعد أن بدأ النبلاء يتزوجون من أسر التجار البرلمانيين وبات هؤلاء يترقون الى النبلاء

في حين يبقى البعض الآخر في المعارضة (مرتبة العامة). اما الميزة الاجتماعية الثانية فهي أن العلاقات بين الطبقات اتسمت في هذا العصر بالعدائية في الغالب ، فالنبيل يرى في البرجوازي شخص مرابياً مولعاً بجمع النقود، والإقطاعيون يخشون تمرد الفلاحين والتجار الكبار يخشون من التجار الصغار، واصحاب الورش يشعرون بأنهم مهددون من العمال، والعمال يتقون بالفلاحين، وهكذا....، وكانت الدولة صاحبة المصلحة الأساسية في تأجيج مثل هذه التعارضات ، وبذلك فلن تظهر الليبرالية إلا مع اختفاء السياسة التدخلية للدولة وظهور نمط جديد من الاقتصاد يكرس الابعاد المختلفة لليبرالية ويعبر عنها ويحققها عبر توفير الاسباب اللازمة لظهور اقتصاد السوق الذي يبدأ معه تاريخ الليبرالية .

ثالثاً : الخصائص السياسية :

امتاز العصر الليبرالي بضعف تدخل الدولة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية بعد ان تركت الدولة للأفراد حقوق ممارسة النشاطات الاقتصادية في حدود مصالحهم الخاصة ، وهكذا اضطرت الدولة الموروثة من عصر النهضة للتخلي عن دور الحاكم القاضي الذي مارسه طيلة ذلك العصر لتبدو الآن بصفتها دولة إقطاعية تحتضن بعض المؤسسات التي اوجدها ضغط الطبقة البرجوازية الناشئة، مما خفف الى حد كبير من الطبيعة الإقطاعية لهذه الدولة.

رابعاً : الخصائص الثقافية :

شهد العصر الليبرالي ظهور تيارات فكرية متنوعة بعد ان توالى ضعف الهيمنة الثقافية للكنيسة ، وكانت التيارات الفكرية الجديدة تتعدد وتتوسع وتتعد وتتنوع القوى الاجتماعية ، فاذا كانت الثقافة الدينية الكنسية قد احتفظت بوجودها كثقافة تختص بها طبقتنا رجال الدين والنبلاء فإن مركز هذه الثقافة لم يعد بالقوة التي كانت عليها قبل هذا العصر ، بعد ان ظهرت ثقافة جديدة تتميز بطابعها العقلاني المتطور تختص بها طبقات اخرى كالبرجوازية مثلا ، وفتحت الثقافة الجديدة بطابعها العقلاني المتطور الطريق امام تطور الكثير من المعارف لا سيما في نطاق العلوم الطبيعية كالكهرباء والمغناطيس والكيمياء، كما تطورت العلوم الانسانية لا سيما في ميدان علم النفس التجريبي والاخلاق والتاريخ وواقعه الفعلي وإطاره التاريخي وخصائصه المختلفة،

إن الفكر الليبرالي يرفض الافكار الموروثة والتي ترى ان للمجتمعات غايات محتومة غيبية او غير غيبية ، وان الفرد هو اللبنة الاولى لتحقيق هذه الغايات والسعي المستمر وراء اهداف خاصة متغيرة دوما مع تغير الظروف ومدى ما يحققه من انجازات او يصادفه من اخفاقات فالفرد هو القوة الدافعة للمجتمع وهو بفعله وفعل أقرانه يجر المجتمع من ولائه للتغيير ، والامر على العكس في

المذاهب الجماعية حيث ترى ان للمجتمع غايات واهدافاً نهائية يستخدم الفرد كوسيلة فالمجتمع وليس الفرد هو الحقيقة الاولى والنهائية في هذه المذاهب الجماعية^(١٧).

ويعتبر جون لوك رائداً ومؤسساً حقيقياً للفكر الليبرالي في دفاعه عن الملكية الدستورية بعد الثورة الانجليزية وقد بدأت تظهر بشكل واضح فكرة الحقوق الطبيعية للأفراد والتي يستمدونها من القانون الطبيعي السابق على القوانين الوضعية وهذا القانون الطبيعي يفرض نفسه على الجميع فمنه يستمد الافراد مباشرة حقوقهم الاساسية من ناحية، فضلاً عن انه يقيد المشرع بقيود دستورية لا يستطيع تجاوزتها من ناحية أخرى ومن هنا فإن الديمقراطية عند لوك لا تميز فقط بانها استجابة لرأي ومشاركة الأفراد وانما في خضوعها لقيود لا يمكن المساس بها من حريات الافراد وحقوقهم الاساسية ولو بأسم الأغلبية ، فالعقد الاجتماعي عند لوك ليس تنازلاً من الافراد عن السيادة للسلطان بقدر ما هو اتفاق بين الجميع في اطار القانون الطبيعي وهذه فكرة الديمقراطية الدستورية^(١٨).

وقد دافع جون ملتون (١٦٠٨-١٦٧٤) في كتابه " اريوباجيتيكا " Areopagitica الذي نشر عام (١٦٤٤) عن حرية النشر ، وقرر مذهب الليبرالية الفكرية وهو : " ان الصواب سوف يغلب عن الخطأ عندما يجري اختبارهما اختباراً حراً عن طريق البحث والمناقشة" . كما ساهم المفكرين والكتّاب سواء في فرنسا أو انكلترا في دفع الافكار الليبرالية وكانت افكار هيوم (١٧١١-١٧٧٦) في اطار الليبرالية النفعية الغربية المتبلورة في منهج جديد في دراسة الظواهر السياسية هو المنهج التجريبي الذي يميز الانطباعات والافكار ، فالانطباعات اولاً ثم الافكار التحريرية بعدها وتؤكد التجربة صحة ذلك طالما ان الانسان الذي يولد أعمى ليس لديه أفكار عن الالوان لأنه لم يتلمس من خلال التجربة انطباعات عن الالوان فمن خلال التجربة يتزود الانسان بالمعرفة وكان هيوم نصيراً لحرية التجارة وينادي بحكم معتدل يشجع نهوض الطبقة التجارية وان لا يلجأ الى الضريبة الا باعتدال الا المثل لطبقة معينة والشعب في مضمار التوسع ذلك ما يعبر عنه آدم سميت Adam Smith (١٧٢٣-١٧٩٠) في مؤلفه الشهير " بحث في طبيعة ثروة الامم " الذي يؤيد فيه قضية الانسجام الأساسي بين المصلحة الخاصة والعامة التي قد تؤدي الى التقدم الاقتصادي الدائم ويعد ان الثروة الحقيقية تتمثل في العمل الوطني ويمتدح حسنات المزاخمة والادخار ضد اللوائح التنظيمية ويرفق عمله عصر ثورة تجارية الا انه لا يدرك عصر الصناعة ادركاً حقيقياً وتعين ليبرالية سميت الاقتصادية وظائف محدودة للدولة مثل تسهيل الانتاج والعمل على سيادة النظام واحترام العدالة وحماية الملكية^(١٩) .

ومن ابرز رواد الفلسفة الليبرالية جون استيوارت ميل (Stuart Mile John) (١٨٠٦-١٨٧٣) ، ويرى الفلسفة الليبرالية في الإعلام انها تقوم بتزويد الجماهير بالحقائق المجردة بهدف بناء عقولهم

بناء سليماً بصورة طبيعية وأن المعلومات التي يجب أن تتناولها أجهزة الإعلام يجب أن تتسم بالموضوعية كما أن الفرد في ظل الفلسفة الليبرالية يجب أن يتمتع بحرية مطلقة هذا ما تجسد عن مذهب المنفعة حيناً وتحييده لبعض أشكال التدخل الاشتراكي أحياناً أخرى تلقى الظلال على أفكاره الليبرالية ومن أبرز مؤلفاته في هذا لاتجاه كتابه "أسس الليبرالية السياسية" وكتابه الثاني المشهور "عن الحرية" الذي ترجم إلى العربية وصدرت نسخة منه في عمان عام ٢٠١٢، ويعد المؤلف الأخير العمدة في الفكر الليبرالي حيث أكد فيه على الحرية المطلقة للإنسان الذي يستطيع أن يفعل ما يحلو له وليس لأحد التدخل في شؤونه وحياته قائلاً: "أن البشر جميعاً لو اجتمعوا على رأي وخالفهم في هذا الرأي فرد واحد لما كان لهم أن يسكتوه، بنفس القدر الذي لا يجوز لهذا الفرد إسكاتهم حتى ولو كانت له القوة والسلطة" وفي مقولة للمفكر والفيلسوف الاقتصادي أخرى قائلاً: "إننا إذا أسكتنا صوتاً فربما قد أسكتنا الحقيقة، وأن الرأي الخاطئ ربما يحمل في جوانحه بذور الحقيقة الكامنة، وأن الرأي المجمع عليه لا يمكن قبوله على أسس عقلية إلا إذا دخل واقع التجربة والتمحيص، وإن هذا الرأي مالم يواجه تحدياً من وقت لآخر فإنه سيفقد أهميته وتأثيره" (٢٠).

وإذا كانت الليبرالية قد وجدت تلك الجذور الفكرية من خلال كتابات الفلاسفة والمفكرين وخاصة منذ القرن السابع عشر في انكلترا وفرنسا وإلى حد ما في الولايات المتحدة الأمريكية، فإنها وجدت أهم تطبيقاتها في انكلترا خلال القرن التاسع عشر، ويمكن القول بصفة تقريبية بأن الفترة منذ الحروب النابليونية عام (١٨١٥) وحتى قيام الحرب العالمية الأولى هي أكثر الفترات تبلوراً للحكم الليبرالي وخاصة انكلترا، وكان تداول السلطة بين حزب الأحرار وحزب المحافظين تعبيراً عن سيطرة الأفكار الليبرالية، وظل حزب الأحرار مؤثراً في الحياة السياسية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى وبداية تقدم حزب العمل الذي احتل دور حزب الأحرار في مناوأة حزب المحافظين في تولي مقاليد الحكم، وإن العصر الذهبي للفكر الليبرالي في التطبيق خلال القرن التاسع عشر قد اصطحب بازدهار ونمو الثورة الصناعية في انكلترا أو ما عرف باسم النظام الرأسمالي، وقد صاحب هذا الازدهار للنشاط الاقتصادي الصناعي بداية تدخل الدولة في ضبط حدود ذلك النشاط، فصدرت القوانين المنظمة للعمل سواء من حيث الضوابط على تشغيل الأحداث والنساء أو مراعاة ظروف الأمان والصحة، وتم في هذا تدخل دائم بضغط من الليبراليين، الأمر الذي يؤكد أن ما يعرف باسم "دعه يعمل" لم يكن أبداً من تعاليم الفكر الليبرالي وهذه المقولة هي الشعار المثالي للرأسمالية (Capitalism) التي تعمل على حرية التجارة ونقل البضائع والسلع بين البلدان ودون قيود كمركية، فالنظم الليبرالية اعترفت دوماً بدور هام للدولة، ولكن مع ضرورة الاحترام الكامل لحقوق الأفراد وحياتهم، وهو أمر لا يتعارض مع مبدأ تدخل الدولة، ومع قيام الحرب العالمية الأولى بدأ تراجع الليبرالية المستمر على المستوى الفكري،

وظهرت اتجاهات التدخل الحكومي غير المقيد ، ولم يعد للفردية وحقوق الافراد وحررياتهم نفس القدر من الاحترام ، ومن الطريف ان هذا التراجع عن مبادئ الليبرالية قد بدأ بمنطلق لا يبتعد كثيراً عن فكرة الحرية الفردية ، فاذا كانت هذه الفكرة في أصلها تستند الى ضرورة احترام مجال خاص للفرد دون تدخل وبما لا يتعارض مع حقوق الآخرين ، فقد بدأ يظهر الى جانب هذه النظرة السلبية للحرية مفهوم اخر ايجابي لحرية الفرد ، فلا يكفي لتحقيق حرية الفرد أن يتمتع التدخل او الاعتداء على مجاله الحيوي وانما لا بد فوق ذلك ان يكون الفرد بالفعل سيد قراره وهو لا يكون كذلك إلا اذا تخلص من كافة المؤثرات على ارادته سواء كانت ظروفًا طبيعية ام كانت راجعة الى جهلة او حتى الى غرائزه، فالفرد كيان عاقل ومفكر لا ينبغي ان يخضع لغير عقله، ومن هنا اصبح من الممكن باسم الحرية الفردية ذاتها ان تفرض على الفرد ولمصلحته امور لم يكن ليدركها لقصور في ظروفه المادية او النفسية ، فالعقل والعقلانية أمور موضوعية يتفق عليها الجميع وبالتالي خضوع الافراد لمنطقها اعمالاً لحررياتهم حتى رغم عدم رغبتهم ، ومن الواضح ان الانتقال من هذا المفهوم الجديد للحرية "الاجابية" الى نوع من المجتمعات الابوية ومزيد من التدخل في حياة الافراد وحررياتهم لم يعد يتطلب اكثر من خطوة صغيرة، وهذه التفرقة اشارة واضحة الى ان بداية تراجع الليبرالية انما قد تم باسم الحرية الفردية ذاتها والتي على أساسها بدأت الليبرالية^(٢١).

وفي نفس الوقت بدأت تظهر افكار اخرى تنافس الفردية وتعارضها ، فالليبرالية وهي تبدأ بالفرد فإنها بالتالي دعوة عالمية لحقوق الفرد والانسان مجرداً من أي اعتبار خاص بالجنس او العرق او الدين او الطبقة ، فقامت الافكار الفاشية تدعو الى تغليب القوميات مع سيادة العرق من ناحية ، والافكار الاشتراكية (Socialism)، وتدعو لسيطرة طبقة العمال من ناحية اخرى وهكذا بدأت تتوارى الفردية وراء افكار شمولية لا ترى سوى (العرق) في المانيا وايطاليا او (الطبقة) في روسيا وكان قيام النظام البلشفي في روسيا عام ١٩١٧، ثم الفاشي في ايطاليا عام ١٩٢٣، والنازي في المانيا عام ١٩٣٣ مؤذناً بتراجع الليبرالية^(٢٢).

وهذه الافكار تمثل افكار سلطوية وتمثل في جوهرها معاداة للفكر الليبرالي، فالليبرالية تنشأ اصلاً من الرغبة في انعتاق الافراد من أي ارغام مادي او معنوي يمارسه الحكام القابضون على السلطة ، وفي البداية لم تكن السلطة السياسية مستهدفة من الليبرالية ولكن عندما بدأت السلطة بالتركز واصبحت اكثر استبداداً استهدفت الافكار الليبرالية التنظيم السياسي وأخذت طابع مقاومة السلطة وتبعا لهذا فإن كل مقاومة للسلطة هو من الليبرالية لأنها تجد أساسها في التعارض بين الحرية الملازمة للشخص الانساني والسلطة المطلقة للحكام^(٢٣).

وجاءت الازمة العالمية (١٩٢٩-١٩٣٣) لتكشف عن قصور الرأسمالية واقتصاد السوق ومن هنا اصبح تدخل الدولة عامة وان اختلف مداه وحدوده فما زالت تدخل واسع للدولة في انكلترا والولايات المتحدة الامريكية وتحفظ بقدر من الحريات في معازل الليبرالية القديمة، وتدخل الدولة محصوراً في المجالين الاقتصادي والاجتماعي ، وانتهى او انحصر دور الافراد وحرياتهم في معظم دول وسط اوربا وشرقها والتي عرفت اشكالا مختلفة من الدكتاتوريات ، ومع انتهاء الحرب العالمية الثانية وسيطرة الاحزاب العمالية والاشتراكية على معظم اوربا الغربية تأكدت المذاهب التدخلية مع استمرار بعض التقاليد الحكم الليبرالي على حياء-الديمقراطيات الغربية ، ومع استقلال المستعمرات القديمة وقيام دول العالم الثالث اكتشف من ناحية قومياتها الحديثة، ومن ناحية اخرى افتقادها للتقاليد الديمقراطية ، وبالتالي فقد اضطرت الى اقامة حكومات قوية لم تلبث ان تحولت في معظمها الى اشكال من الحكم الفردي او الشمولي ، وهكذا بدأ النصف الثاني من القرن العشرين وقد غلبت النظم الشمولية معظمها المعمورة تدعمها ايدولوجيات جاهزة ونماذج فعالة للحكم البوليسي، ولم يعد غريبا ان يسود الاعتقاد بأن عصر الليبرالية قد ولى الى الابد^(٢٤) .

وكمبدأ للتنظيم السياسي كان النظام الشمولي يعني ضمناً الدكتاتورية ومهد الطريق بسرعة الى الغاء النظام الفيدرالي والحكم الذاتي والقضاء الفعلي على المؤسسات السياسية الليبرالية كالبرلمانات والهيئة القضائية المستقلة^(٢٥) .

وتبع تفهقر الليبرالية ظهور اصوات منفردة التي تدعو الى الليبرالية وفي مقدمة هؤلاء الاقتصادي والمنظر السياسي النمساوي البريطاني فون هايك Von Hayak (١٨٩٩-١٩٩٢) الذي دافع عن الليبرالية الكلاسيكية والرأسمالية القائمة على اساس السوق الحر ونقده للفكر الاشتراكي والجماعي خلال اواسط القرن العشرين ويعد من اهم الشخصيات وراء تحول السياسات الكينيزية (Keynesian) والتدخلية (Interventionist)، والتي كانت منتشرة في مطلع القرن العشرين نحو سياسيات الفكر السوق الحر هو المرجع وتنتبذ فكرة تدخل الدولة (سياسات نيو ليبرالية) ، ومن ابرز كتاباته " القانون والتشريع والحرية الذي صدر باللغة بالانكليزية عام ١٩٧٣ وتمثل مساهمة هايك اضافة جديدة لليبرالية في تحديد لمعنى الفردية وسنده ، حيث يرى ان مجالات المعرفة بطبيعتها واسعة لا تسمح لاي فرد او مؤسسة او جهاز بالاحاطة الكاملة بها ، ومن فإن هناك حاجة الى نظام لا مركزي على نحو فردي يسمح لكل فرد بالاستقلال في اتخاذ قراراته في المجال الذي تريد معرفته به عن غيره ، ولذلك فإن الفردية هي اساس الكفاءة الاقتصادية بين العديد من الافراد والمشروعات هو وحده الذي يمكن من الاستفادة العظمى، من المعلومات والإمكانيات والحاجات ودون ذلك، فإن الاسناد الى قرارات مركزية لإدارة الاقتصاد بما يفتقر اليه من معلومات كافية انما هو تبيد في الموارد

والطاقات، كذلك ساهم هايك في تحديد فكرة دولة القانون وضرورة الانصياع لقواعد عامة وعروفة سابقاً ، فالقانون ليس مجرد اوامر تصدر من السلطة ولا هو مجال للتحكيم ، هناك قيود من حقوق الافراد وحررياتهم لا يجوز الجور عليها وهناك اجراءات شكلية لا بد من مراعاتها ضمانا للاستقرار القانوني والاقتصادي لمراكز الافراد وحقوقهم^(٢٦).

وهكذا يبدو ان الدعوة الى الليبرالية في اعترافها بحقوق الفرد وحررياتهم وقدرتها على التسامح والتعايش مع مختلف القيم التي يؤمن بها الفرد طالما لا يحول ذلك دون تمتع غيره بحق مقابل ، هذا التسامح في التعايش مع مختلف الآراء والمعتقدات قد اعطى لليبرالية نضجاً وعمقاً في عدم الانسياق وراء المطلقات ، فأوروبا التي عرفت اشد واقسى الحروب الدينية في القرن السادس عشر هي نفسها التي استطاعت ان تتعايش مع حرية العقيدة للجميع في القرون التالية وبالمثل فإن اوروبا الغربية في القرن العشرين والتي عرفت اشع حربين عالميتين للصراع بين القوميات هي نفسها التي تسعى الان لنوع من الوحدة الاقتصادية والسياسية بعد ان اخفقت من غلواء القومية كما سبق ، وخففت من الدين واخيراً فان هذه الليبرالية استندت في جوهر افكارها الاعتراف بحقوق الافراد الاساسية فانه بالمقابل لا يهمل المجتمع او الدولة ، ولكنه يحرص وبنفس القوة على تحقيق التوازن بين حقوق الافراد وحررياتهم بما فيها الحرية الدينية التي لا تفرض الدولة سياستها على المواطن بعقيدة معينة ولا تمنع أي عقيدة من ان تعبر عن وجودها الديني وبين سلطة الدولة التي تركز جهودها لخدمة افراد المجتمع وتبعا لذلك تم فصل وتمييز بين العلاقة الدينية والسياسية وهذا ما اطلق عليه مصطلح العلمانية^(٢٧).

الفصل الثالث : العلمانية في الفكر الغربي

العلمانية (Secularism) : هي جملة التدابير من التدابير النظامية والقانونية ، التي جاءت وليدة الصراع الطويل بين السلطتين الدينية والدنيوية في اوروبا واستهدفت فك الاشتباك بينهما، واعتماد فكرة الفصل بين الدين والدولة بما يضمن حياد هذه تجاه الدين ويضمن حرية الرأي الفكري والعقيدة الدينية ويمنع رجال الدين عن اعطاء آرائهم واجتهاداتهم صفة مقدسة باسم الدين ، ومن ثم فرضها على الافراد والمجتمع والدولة^(٢٨).

لمحة تاريخية عن نشأة العلمانية في اوروبا:

من خلال الصراع الطويل في القرون الوسطى بين الكنيسة ورجال الدين في اوروبا من جهة والقوى الدنيوية الزمنية الممثلة بالأمراء والملوك من جهة اخرى ظهرت العلمانية ، وكانت وليدة هذا الصراع الذي امتد مئات السنين وأخذت عدة مفاهيم واهداف حسب طبيعة الصراع وحدته وظروفه وعبرت عن الانتصار على الكنيسة ورجال الدين المسيحيين، ومن الامثلة المشهورة في دلالتها على طغيان رجال الدين ان هنري الرابع ملك بريطانيا اراد ان يستقل بنعيين الاساقفة فاختلف مع البابا

غريغوريوس السابع عام ١٠٧٥ حول هذه المسألة ، مما دفع البابا الى اصدار الحرمان الديني فقاطعه شعبه ، واضطر الى الحضور خاشعاً راکعاً طالباً العفو والغاء الحرمان^(٢٩).

ولابد من الاشارة اليه ان العلمانية ظهرت كمصطلح في عام ١٦٤٨ عند توقيع صلح وستفاليا وبداية ظهور الدولة القومية الحديثة ، وذلك للدلالة على عملية نقل بعض ممتلكات الكنيسة الى الدولة ، وهو ما اعتبره رجال الدين مصادرة غير مشروعة لأموالها ، بينما عدّه انصار حركة التنوير والعقلية المادية نقلاً مشروعاً لتلك الاموال الى ذمة المالك الاصلي وهو الدولة ، مما اعطى انطباعاً بأن العلمانية تمثل حركة تحرر من أسر الكنيسة لصالح تدعيم الدولة القومية ، ومن المؤكد ان الانتقال من الاقتصاد الاقطاعي الى الاقتصاد التجاري والصناعي ، ومن نظام الضيعة الى انتشار المدن ، ومن النظام القانوني والاخلاقي المستند الى تصورات الكنيسة الكاثوليكية الى نظام جديد يستند الى العقل ويجعل من الربح وتعظيمه غاية كبرى له كان هو السبب المباشر في تغيير مجرى الفكر القانوني الاوربي ومؤثراً وبالتالي في بناء شكل جديد للعلاقة بين القانون والاخلاق^(٣٠).

ومن اهم العوامل التي مهدت لظهور العلمانية ونجاحها يمكن اجمالها بما يأتي^(٣١):

اولاً : تطور العلوم التجريبية : دفع الانسان لمعرفة الظواهر الطبيعية والاجتماعية من خلال الاستعانة بالعقل وقلص هذا الشعور بالقوة من ارتباط ذهن الانسان بما وراء الطبيعة في تفسير العالم والامور الطبيعية ، وساعدت النظرة الى العالم كآلة في اعقاب نظريات نيوتن على طرد الله من الطبيعة ، ووفرت الارضية لظهور العلمانية في المجتمع الغربي تقدم ، وان نيوتن كان يتحدث عن تدخل الله في تلك الحالات التي يستعصي عليه فيها شرح الظواهر الطبيعية ، غير ان " لابلاس" الذي جاء من بعده كان يفسر تلك الظواهر من دون الاستعانة بالله ويتحدث بصراحة عن عدم حاجته اليه في تفسيرها ، وينقل " فلانماريون " عن " اوغست كونت " ويتحدث بصراحة قائلاً : " العلم ابو الطبيعة " ، وقد عزل الكائنات عن شغلها وساقها الى موضع الانزواء فقبل التفسير العلمي للعالم ، وكانت كل حادثة تنسب الى الله وتفسر من خلال الاستناد اليه ، اما مع تطور العلم تم اكتشاف علل واسباب الكثير من الحوادث والظواهر ، ولكن كانت الامور الوحيدة التي تنسب الى الله هي تلك التي ظلت اسبابها مجهولة ، مثل هذا التفسير الكوني دفع الانسان كي يدعن بعدم الحاجة الى فرض وجود الله في تفسير الكون وايضاحه ، أي يمكن التوصل الى معرفة العالم من دون الاستعانة بالوجود الالهي ، ونضج هذا النمط من التفكير حينما ألقت نظرية نيوتن العالمية بظلالها على الاذهان ، فقوانين الجاذبية غيرت الصورة التي كانت لدى الانسان عن الطبيعة ، ففي القرون الوسطى كان الاعتقاد السائد هو ان افاضة الفيض من مبدأ الوجود لا ينقطع ابداً وهو مستمر حتى بعد خلق العالم

والموجودات ، اما بعد تقديم نظريات نيوتن أصبح العالم ماكنة معقدة تحكمه قوانين ثابتة لا تتغير، وهكذا عملت قوانين نيوتن على تحويل العالم المليء بالحبور والجمال الى عالم بارد بلا روح .

ثانياً : التكنولوجيا (Technology) :

ادى ظهور العلم والتكنولوجيا الى دفع افراد المجتمع للإعلان عن عدم حاجتهم للامور ماوراء الطبيعة، فقد كانت تعاليم القرون الوسطى تقر ان الله هو الذي وهب الانسان الوجود وسجل مصيره، وشعر مع التطور التكنولوجي انه يمتلك القوة ولديه القابلية، ولا يشعر بالحاجة الى غيره بحيث يستطيع ان يتدخل في الطبيعة ويتصرف بها ويبني الحياة على اساس رغبته، أي ان التطور التكنولوجي حوّل عجز الانسان الى قوة واحلّ ارادته محل المشيئة الالهية .

ثالثاً : ظهور العديد من المذاهب الفلسفية (Philosophical):

ان ظهور مذاهب فلسفية مختلفة من العوامل التي ادت الى ظهور العلمانية فقد كانت اراء ديكارت Decartes (1650-1696) الفلسفية في القرن السابع عشر منعطفاً في تاريخ الفلسفة الغربية فقد رفض فلسفة القرون الوسطى والاحتكام الى أي سلطان خارج سلطان العقل ووضعت الكنيسة كتبه على لائحة الكتب المحرمة ، كما بحث الفيلسوف الانكليزي جون لوك في مضمون العلمانية عندما دعا الى فصل السلطة الكنسية عن السلطة المدنية قائلاً : " ليس للدولة ان تحد من حرية الكنائس الا من اجل اهداف وطنية واجتماعية ، أي اذا شكلت هذه الحرية تهديداً للمصلحة العامة ، وان وظيفة الحكومة هي تأمين سلامة المجتمع وليس فرض الافكار والعقائد " . وذهب ماركس (Marcx) (1818-1883) الى ابعاد الحدود فوصف الدين بأنه افيون الشعوب ووجه انتقاد له ، وان اساس الانتقاد هو ان الدين من صنع الانسان ، وليس الانسان من صنع الدين ، اما لينين فقد طالب بفصل الدين عن السياسة ويؤكد في موضع اخر ان المادية تعارض بشكل قاطع أي دين .

وهكذا بعد شيوع الافكار والاراء ذات النزعة المادية ، ادى الى التأكيد على العلمانية والاعتراف بالجانب الفردي والقلبي للدين ورفض جانبه الاجتماعي وذلك كأسلوب وحيد للحفاظ على الدين في المجتمع الغربي .

رابعاً : دور الكنيسة (Church):

ان الدراسة التاريخية لأسباب العلمانية وعواملها تستلزم استقراء الكنيسة لان التاريخ الاوربي الذي ولدت فيه العلمانية كان ممتزجاً بتاريخ الكنيسة فمنذ القرن الرابع الميلادي الذي عرفت فيه المسيحية كدين رسمي للرومان اخذت تتحرف عن شكلها الاصلي تدريجياً لان الوثنيين الذين كانت لديهم مناصب مهمة في البلاط نزعوا نحو المسيحية مع الاحتفاظ بعقيدتهم الوثنية مع تغيير بسيط عليها ، الامر الذي ادى الى احداث تغيير في اصل المسيحية وعمل على انحرافها لا سيما مع تقادم الزمن،



والحروب الصليبية عملت على حصول تماس ما بين النصارى والمسلمين وتعرفهم على حياة العرب عن كثب ، ومع ان المسيحيين كانوا على معرفة بالمسلمين قبل ذلك عن طريق الحضارة الاسلامية في الاندلس غير ان الاحتكاك بالمسلمين لم يكن بهذا المستوى ، وكان الظلم الذي تمارسه الكنيسة ضد الناس يعوّض من خلال الوعد بالجنة ، غير ان الاسلام الذي هو دين الهي ايضاً لا يفصل السعادة الدنيوية عن السعادة الاخرية ولا الدين عن السياسة ، ويرى ان الدنيا موزعة الاخرة ، أي ان الاهتمام بالحياة الدنيوية لا يحول دون الاهتمام بالحياة الاخرية ، وكان المسيحيون قادرين على - تحمل الرهبانية ماداموا يعيشون في مجتمع مسيحي مغلق ، ولكن ما ان فتحت الابواب بوجودهم وتعرفوا على اجواء جديدة حتى تغيرت اوضاعهم وادركوا ان بإمكان المسيحي ان يكون متديناً وكذلك مهتماً بمعاشه وحياته الدنيوية ، وهذا هو التأثير الاول للحروب الصليبية ، اما التأثير الثاني فكان عبارة عن زعزعة العلاقة بين الناس والكنيسة وسقوط الهوية الروحانية ، وفي المسيحية كان الاتصال بين الناس والله يتم عن طريق البابا ورجال الدين المسيحي ، ولم يكن لهم الحق بالاتصال بالله تعالى والتضرع اليه بشكل مباشر ومن دون تدخل رجل الدين ، لكنهم ادركوا من خلال الانفتاح على المسلمين ان العلاقة مع الله ليست بحاجة الى واسطة وباستطاعة كل احد ان يستهل الى ربه ويدعوه ويناجيه ويستغفره من دون واسطة القس، وكان من نشاطات مؤسسة الكنيسة الرسمية : فرض الرقابة على الكتب والمطبوعات ، التجسس ، والظلم والاجحاف ، اقامة محاكم التفتيش ، مصادرة الاموال والممتلكات ، واختلاس الاموال التي كانت تدعم الحروب الصليبية ، وكانت السياسة ممتزجة مع الحكم حتى نهاية العصر الوسيط وبداية عصر النهضة ، وكانت الكنيسة هي التي تقوم بتنصيب الحكام وعزلهم ، وتعد هذه المهمة جزءاً من حقوقها ، وتحولت في العصور الوسطى الى مؤسسة قوية تسعى للسلطة والسيطرة ، فارتقت الى مستوى السطات الدنيوية والقيام بتجهيز الجيوش ، الامر الذي اساء ظن الناس بها ، وادى الى نظرتها اليها بارتياح ، بل وانعكس ذلك حتى على الدين المسيحي نفسه فحرض على اعراضهم عنه وهذا ما مثله ديورانت قائلاً : " استياء الناس واحتقارهم لرجال الدين الفاسدين ، لا يمكن ان يعدّ عاملاً صغيراً في هذا الارتداد والرجوع عن الدين " .

خامساً : الجمود في الدين :

لا يتسم الدين بالمرونة اللازمة في التطورات الاجتماعية وينتهي في نهاية الامر الى الازمات الاجتماعية ، ينطلق البعض لحل هذه المعضلة من خلال حذف الدين من الشؤون الاجتماعية والاستعانة بالعلمانية ، ولا ريب في ان ظهور شتى وسائل الانتاج والطرق الحديثة لاستثمار الانسان والمجتمع للطبيعة يجعل من الضروري إحداث تغيير في الاحكام الاقتصادية الدينية ، واذا ما اراد

الدين لنفسه ان يظل حاضراً في الميدان الاجتماعي فلا بد ان يتسم بمرونة كافية الى جانب الاحتفاظ بأصوله ومرتكزاته الأساسية.

لقد قامت الدولة العلمانية على مجموعة من المبادئ تعبر عن هذا الاتجاه العام الذي ساد أوروبا في عصر النهضة والتي نجحت الثورة الفرنسية في صياغتها وخلق وفرض النظم التي تعبر عن استيعابها في هيكل التنظيم السياسي ، هذه المبادئ يمكن تلخيصها على النحو الآتي (٣٢) :

أولاً : مبدأ الحرية الفردية وما يفرضه من حرية دينية بمعنى حق المواطن في أن يختار انتمائه العقيدي ، وأن يؤمن بالدين الذي يراه ، وأن يقيم الشعائر المرتبطة بهذا الدين ، وبإزالة الطقوس والاجراءات التي يفرضها انتماءه الروحي ، وحقه في أن يعلن عن إحداه وعم إيمانه بأي عقيدة على الإطلاق ، وعدّ مسألة الدين بصفة عامة شأن إنساني ومسألة شخصية لا ترتبط بالعلاقة السياسية ولا تدخل في اختصاص السلطة السياسية طالما لم تتعارض هذه المسألة مع النظام العام والشرعية القانونية .

ثانياً : مبدأ المساواة بين الأفراد جميعاً بغض النظر عن موقفهم من مسألة الإيمان أو الإلحاد باعتبارهم جميعاً أعضاء في المجتمع الإنساني، وتأسيس الدول على هذا الأساس من الوحدة الإنسانية ورفض مفهوم الوحدة الدينية الذي يقود إلى التفتت والصراعات بسبب تعدد التصورات الدينية وما يرتبط بها من تحيزات وتعصّب يقود في النهاية إلى استخدام القوة والصدمات العضوية مما يهدّد الدول بالتمزق والانحيار .

ثالثاً : التمييز والفصل بين العلاقة الدينية والعلاقة السياسية على أساس اختلاف طرفي كل منهما ، وطبيعتهما والجزاء المترتب على الإخلال بهما ، فالعلاقة الدينية تقع بين الفرد وربّه أو بين الفرد والقوى الروحية أو الغيبية التي يؤمن بها ، أما العلاقة السياسية فتقع بين المواطن والسلطة ، والعلاقة الدينية بطبيعتها علاقة روحية معنوية ، أما العلاقة السياسية في بطبيعتها مدنية إنسانية وجزاء الإخلال بالعلاقة الدينية ينبع أولاً وأخيراً من الضمير الفردي ويؤجل تطبيقه إلى الحياة الآخرة بعكس الجزاء المدني الذي يترتب على الإخلال بالعلاقة السياسية والذي يأخذ شكل العقوبة المادية التي في الحياة الدنيوية .

رابعاً : ان الدولة تعنى فقط بالعلاقة السياسية ولا صلة لها بالعلاقة الدينية ، وهو ما يعنى سلبية الدولة وحيادها إزاء العقائد، بمعنى ان الدولة كتصور قانوني للمجتمع المدني لا تؤمن بأي دين ولا تفرض على المواطن الايمان بعقيدة معينة ، ولا ترجح كفة عقيدة اخرى من ان تعبر عن وجودها ، كما لا تمنع مواطننا من الاعلان عن إحداه وعدم إيمانه بأي عقيدة دينية على الإطلاق .

خامساً : تمسك الدولة بسياسة عدم التدخل في العلاقة الدينية وتعدّها مسألة شخصية ترتبط بالتقوى الفردية وتترك للفرد أمر تنظيمها بنفسه او طريق الكنيسة او غيرها من المؤسسات الدينية فإنها لا تسمح لأي سلطة اخرى بالتدخل في العلاقة السياسية بينها وبين المواطن ، وهي لا تقبل أي توجيه من السلطات الدينية او غيرها في تنظيمها للعلاقة السياسية وفي ممارستها للدور الذي تفرضه عليها هذه العلاقة وهي اخيراً ترفض تدخل المؤسسات الدينية في الحياة السياسية واستغلالها للقيم والدوافع الدينية للتأثير في السلوك السياسي للأفراد وتوجيه النشاط السياسي في الاتجاه الذي يحقق مطالبها ومطامحها السياسية.

ولا بد من الاشارة الى دور المفكرين الفلاسفة الغربيين في الغاء التأثير الكنسي وموقف الكنيسة منهم من جهة ومن الافكار المتحررة واثار النهضة الادبية والعلمية من جهة اخرى ، فحاولت التصدي لهذه الافكار ، مما اوقعها في كثير من الحرج والتناقض ، وساعد على انقسامها وتحرر السلطة المدنية من قبضتها وكانت ردود الفعل السلبية ورجال الدين متوافقة مع مقدار ما كان يظهر منهم من تعصب وجمود ومحاولة استخدام القوة والعنف ضد رجال الفكر والعلم ، ذلك ان بعض هؤلاء تعرضوا الى الموت حرقاً وسجن آخرون من بينهم العالم الايطالي غاليليو Galileo (١٥٦٤-١٦٤٢)، ثم فولتير Votaire (١٦٩٤-١٧٧٨) الفيلسوف الفرنسي الذي كان متمسكاً بضرورة تحرير عقل الانسان من التأثير الكنسي قائلاً : " ان الكتاب المقدس مجموعة من الخرافات والعجائب التي لا يمكن ان يصدقها العقل وان الحروب الدينية أغرقت اوربا في الدم وان لوثر ليس ملحداً " . بل اعتقد ان الله مهندس الكون الذي صنعه وتركه للناس ، وكان علمانياً سعى الى حرمان الكنيسة من سلطانها السياسي والزمني ، ودعا الى الزواج والطلاق المدنيين والغاء المحاكم الكنسية وتحرير الاقليات الدينية^(٣٣) .

اما في القرن التاسع عشر فقد استمر الاتجاه نحو النزعة الانسانية - العلمانية وبرز مجموعة من الكتاب والمفكرين كانت لهم اراء خاصة في هذا المجال منهم فيورباخولودفيغ Feuerbach (١٨٠٤-١٨٧٢) الفيلسوف الالمانى الذي أثر على ماركس في نظريته السلبية الى الدين وكان ملحداً قائلاً : " ان محور الدين ليس الله بل الانسان وان الدين من ابتكار الانسان ، ونحن لا نجد شيئاً كهذا عند الحيوانات ، والصفات في كمالها للطبيعة الانسانية هي العقل والارادة والمحبة ، وهذه الصفات في كمالها المطلق أي الحقيقة القسوى ، وما الله سوى وهم خلقه الانسان لنفسه عندما سلط طبيعته على العالم الخارجي " . اما ماركس فقد عدّ ان فيورباخ هو لوثر الثاني من حيث تحرير الناس من الوهم ، ولكنه اعطى للجانب المادي والاقتصادي تفسيره للدين قائلاً : " الطبقة الشعبية المسحوقة ابتكرت الله والسماء والحياة الثانية كمحاولة للخلاص من وضعها المتخلف ، وقد عززت

الطبقات المستغلة والحاكمة هذا الاعتقاد لحماية مصالحها " واستنتج ماركس ان الدين يقدم عوامل رضا وهمية وخيالية تضلل أي جهد عاقل يبحث عن عوامل الرضا الحقيقية وهو " افيون الناس " أي مادة مخدرة تمنع المظلومين من بذل أي جهد في سبيل اوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية عن طريق مقاومة من يقوم باستغلالهم فقد كانت المادية في وجهة نظر ماركس نزعة علمانية معادية للدين وتعد شرطاً مسبقاً لأي اصلاح اجتماعي شامل (٣٤).

ولم تكن العلمانية مجرد حركة مناهضة لهيمنة الكنيسة فحسب وهو ما تكرس فعلا في فرنسا بصور تشريع فيري Jules Ferry عام ١٨٨١ بشأن انفصال الكنيسة عن الدولة ، وانما حملت منهجاً للتفكير مخالفاً تماماً لما كان سائداً ، وهو ما انعكس في مجال القانون والذي أضحت مرجعيته " رضا الشعب " بدلا من المصدر الالهي ، ومع ذلك فلم تكن العلمانية من وجهة نظر دعائها انقلاباً تاماً ضد كل ما هو روحي ، بل على العكس من ذلك عدّ فيري نفسه ان فصل الكنيسة عن الدولة كان وسيلة لحفظ الوحدة الروحية للامة اي لتأكيد سيادة الدولة القومية على شعبها وهو ما يقتضي منع تدخل الكنيسة الكاثوليكية في الشؤون الداخلية لتلك الدولة ، ومن ثم حلت الديمقراطية بديلا عن النموذج الاخلاقي الذي فرضته الكنيسة والقائم على خيار وحيد دون بدائل ، بينما ان الديمقراطية تعني قبول تعدد النماذج الاخلاقية وترك الخيار للشعب (٣٥).

اما القرن العشرين فقد استمر الخط الالحاد في كتابات فلاسفة الوجودية الذي مثلها جان بول سارتر Jan Paul Sartre (١٩٠٥-١٩٨٠) قائلاً : " ان الانسان يقرر جوهره عن طريق اختياراته وافعاله ... وان الوجوديين يأسفون لعدم وجود الله ، لانه لو وجد لكان أساساً للقيم " . وفي عام ١٩٠٥ اقر المجلس النيابي الفرنسي قانونا ينص على : تنظيم العلاقات الدينية والسياسية على أساس التفريق بينهما ، واحترام حرية المعتقد وحياد الدولة تجاه الاديان او علمانيتها ، وفي عام ١٩٢٤ اعلن البابا بيوس الحادي عشر قبوله بفصل الدين عن الدولة الذي اعتمدته فرنسا، وانما لا يزال وفيماً لموقف بيوس العاشر وادانته للعلمانية المعادية لله والدين وانه لن يتصافح مع القوانين المسماة علمانية ، وبعد عشرين عاما تزول بعض التحفظات فيصدر كرادلة واساقفة فرنسا اعلانهم الشهير الذي دعوا فيه ابناء رعاياهم الى التسليم بوجود علمانية الدولة المتفقة كل الاتفاق مع عقيدة الكنيسة ، ونص الاعلان يوضح مفهوم الكنيسة للعلمانية وهو استقلالية الدولة المطلقة في النظام الزمني في ادارة التنظيم السياسي والقضائي والاداري والاقتصادي والعسكري وكل ما يتعلق بالسياسة والاقتصاد ، بالإضافة الى عدّ أي سلطة دينية للسيطرة مخالفة لتعاليم الكنيسة ، وبعد ثلاثة عشر عاماً ينبري الكرادلة انفسهم للدفاع عن الصيغة العلمانية لفرنسا ضد بعض رجال الدين المستمرين على تعصبهم ، فعندما طرح

دستور فرنسا لعام ١٩٥٨ على الاستفتاء الشعبي شجب كرادلة فرنسا الكاثوليك حملة ضد النص الذي أعلن فرنسا جمهورية غير قابلة للتجزئة ، علمانية ، ديمقراطية ، ومجتمعية^(٣٦) .

اما في ايطاليا وهي مركز ثقل البابوية فقد أقر دستورها العلمانية عام ١٩٤٧ ، وعدّ ان لكل من الدولة والكنيسة استقلاليتها، وقد جرت مفاوضات بين الحكومة الايطالية والبابا لتعديل اتفاق قديم وقعه موسوليني مع البابا عام ١٩٢٩ ، وكان يعد الكاثوليكية دين الدولة ويفرض مادة الدين في المدارس ، وهذا الاتفاق الجديد يلغي اعتبار المسيحية دين الدولة ويجعل تعليم الدين في المدارس اختيارياً وغير اجبارياً، وفي اسبانيا حيث للكنيسة ورجال الدين قوة شعبية مؤثرة تعرضت في الثلاثينات من القرن العشرين لموجة من حرق الكنائس وقتل رجال الدين وعندما انتصر فرنسيس فرانكو Francisco Franco (١٩٣٦-١٩٧٥) انتعش هؤلاء الذين دعموه ضد الشيوعيين ووضع الدستور الاسباني نصا يعد الدين الكاثوليكي دين الدولة الرسمي، وفي السنوات الاخيرة مني الحزب المسيحي الديمقراطي المدعوم من الاساقفة بخسارة كبيرة في الانتخابات البرلمانية لعام ١٩٧٦ ، وسار نحو تبني العلمانية في اسبانيا ، كما ان تقليص دور الكنيسة عما كان عليه في عهد فرانكو^(٣٧) .

لقد مثلت العلمانية تراجع السلطة المسيحية وضياح اهميتها الدينية وتحولت المعتقدات المسيحية الى مفاهيم دنيوية والفصل النهائي بين هذه المعتقدات والحقوق الدينية وسيادة مبدأ دين بلا سياسة ، وسياسة بلا دين، ولقد نبعت العلمانية من التنوير الغربي ، وجاءت ثمرة الصراع بين العقل مع الدين وانتصاره عليه باعتباره مجرد اثر لحقبة من حقبة التاريخ البشري يتلاشى باطراد في مسار التطور الانساني ، ومن اهم نتائج العلمانية : فقدان المسيحية لأهميتها فقاداً كاملاً وزوال اهمية الدين كسلطة عامة لإضفاء الشرعية على القانون والنظام والسياسة والتربية والتعليم ، بل وزوال اهميته كقوة موجهة فيما يتعلق بأسلوب الحياة الخاص للسواد الاعظم من الناس وللحياة بشكل عام ، فسلطة الدولة وليست الحقيقة هي التي تصنع القانون وهي التي تمنح الحرية الدينية ، ولقد قدمت العلمانية الحداثة باعتبارها ديناً حل محل الدين المسيحي ، يفهم الوجود بقوى دنيوية هي العقل والعلم ، ولكن بعد تلاشي المسيحية سرعان ما عجزت العلمانية عن الاجابة على اسئلة الانسان التي يقدم لها الاجابات، فالفناعات العقلية اصبحت مفتقرة الى اليقين وغدت الحداثة العلمانية غير واثقة من نفسها، بل وتفكك اتساقها العقلية والعلمية عُدمية ما بعد الحداثة، فدخلت الثقافة العلمانية في ازمة بعد ان ادخلت الدين المسيحي في ازمة ، فالإنهاك الذي أصاب المسيحية أعقبه إعياء أصاب كل العصر العلماني الحديث ، ولان الاهتمام الإنساني بالدين لم يتلاشى بل تزايد وفي ظل انحسار المسيحية انفتح باب اوربا لضروب من الروحانيات وخليط من العقائد الدينية لا علاقة لها بالمسيحية ولا بالكنيسة من التمجيد الى عبادة القوى الخفية والخرافة والاعتقاد بالأشباح وطقوس الهنود الحمر

وروحانيات الديانات الآسيوية والاسلام الذي اخذ يحقق نجاحات متزايدة في المجتمعات الغربية ، ولقد ازلت العلمانية السيادة الثقافية للمسيحية عن اوربا ثم عجزت عن تحقيق دينها العلماني على الانسان الاوربي (٣٨).

أهم النتائج التي توصل اليها الباحث:

اولاً : اوضحت الدراسة ان الديمقراطية الليبرالية هي حصيلة الثورات الشعبية والنتائج الفكرية التي توارثها الغربيون جيلاً بعد جيل عُرِفَت ابعادها وقواعدها وقامت مؤسساتها اصبحت جزء من سيكولوجية الفرد وحياته التي أصبح اساسها الحرية وقاعدتها المساواة ، فالفرد عانى كثيراً من تسلط الكنيسة والاقطاع وسلب الحقوق والحريات السياسية والاجتماعية والثقافية آنذاك، والاستبداد من قبل الملوك والحكام الذين ضيقوا عليهم الحريات وسلبوا منهم حقوق الحياة ولم يكن انذاك دستوراً يضمن لهم الحياة المناسبة ، واذا ما عرفنا الديمقراطية هي منح الحرية لكل فرد من افراد المجتمع الانساني الفرصة في ان يشترك في المناقشة والحوار السياسي العالمي للتوصل الى اتفاق بصدد ما يجب ان يعمل لصالح الجميع فإننا نصل الى النتيجة الواضحة وهي عكس السياسة التي رسمها الملوك المستبدين والمضطهدين لحقوق الشعب هي ان الديمقراطية تمنح الفرصة للأفراد في رسم سياستهم وتحقيق ما رسموه وساعدهم على التطور وعلى تقدم صفاتهم واخلاقهم .

ثانياً : كشفت الدراسة ان تحقيق الديمقراطية الليبرالية الغربية لم يتحقق الا من خلال اراء وافكار الفلاسفة والمنظرين السياسيين والاقتصاديين والكتّاب الذين تصدوا للواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي كانت تعيشه شعوب واقليم العالم الغربي الليبرالي من انكار الحقوق وانعدام المساواة وكبت الحريات مما عارضه الرواد الأوائل واحتجوا عليه مطالبين بقيام العدالة الاجتماعية والحريات الانسانية على مدى قرون لتمخض جهودهم من تحقيق الديمقراطية التي يعتز بها الغربيين وينفردوا في تطبيقها والتمسك بها .

ثالثاً : ان الحرية تمثل نواة الليبرالية التي حركت حلقة مفادها التخلص من قيود المؤسسات الدينية والاجتماعية والحكومية القائمة آنذاك ، لذلك كان الاصلاحيون الدينيون اول من اطلق نداء الحرية، وظهر موضوع البحث الدور البارز الذي مارسه دعاة المذاهب العقلية الذين اثاروا موضوع حرية الفكر والعقيدة امثال جون ملتون الذي هاجم محاكم التفتيش وعدها عقبة في طريق الرقي والتقدم ، وكذلك دور المفكرين والفلاسفة الرواد الكبار الغربيين في محاربة الاقطاع واستبداد النبلاء والكنيسة واتحاد هذه الحركة المنتورة مع القوة المتعاضمة للطبقة الوسطى في المجتمعات الاوربية الغربية والتي بدورها ادت الى اندلاع الثورات السياسية التيس كان نتيجتها اعلان الدساتير التي تضمن حقوق الافراد ومنح حرياتهم السياسية والاقتصادية والثقافية.

رابعاً : ان الليبرالية هي احدى الدعائم التي تركز عليها العلمانية والتي تمثل الحرية الدينية هي نواة الليبرالية، ورفض مفهوم الوحدة الدينية الذي يقود الى التفتت والصراعات بسبب تعدد التصورات الدينية وما يرتبط بها من تحيزات وتعصب يقود في النهاية الى استخدام القوة والصدمات العضوية مما يهددّ الدول بالتمزق والانحيار.

خامساً : ان اهم العوامل التي ادت الى ظهور العلمانية هي تطور العلوم التجريبية والتكنولوجية ، وظهر العديد من المذاهب الفلسفية، ودور الكنيسة وما تبثه من افكار التي قادت في النهاية الى ضعفها، واتضح لنا ان العلمانية بمفهومها الضيق ليست الا جزءاً من معنى الليبرالية فهي تفصل الدين فقط عن الدولة ، وهذا لا يكفي لضمان حرية وحقوق الافراد بينما تفضل الليبرالية جميع المعتقدات الشمولية عن الدولة سواء دينية او غير دينية .

المصادر

- ❖ الببلاوي ، حازم : عن الديمقراطية الليبرالية قضايا ومشاكل ، (منشورات دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٩٣).
- ❖ الجوهري ، محمد الجوهري حمد : النظام السياسي الاسلامي والفكر الليبرالي ، (منشورات دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٩٩٢).
- ❖ سباين ، جورج : تطور الفكر السياسي ، ترجمة : راشد البراوي ، ج ٣ ، ٥ ، (منشورات الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ٢٠١٠) .
- ❖ الشاوي ، منذر : فلسفة الدولة ، (منشورات الذاكرة ، عمان ، ٢٠١٢).
- ❖ الطعان ، عبد الرضا حسين : المدخل الى الفكر السياسي الغربي الحديث والمعاصر ، (منشورات دار المعارف ، القاهرة ، ٢٠٠٩) .
- ❖ العروي ، عبد الله : مفهوم الحرية ، (منشورات المركز الثقافي العربي ، بيروت ، ٢٠٠٨) .
- ❖ العيسمي ، شبلي : العلمانية والدولة الدينية ، (منشورات دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٩٣).
- ❖ امين ، سمر : الفيروس الليبرالي الحرب الدائمة وأمركة العالم ، ترجمة : سعد الطويل ، (منشورات دار الفارابي ، بيروت ، ٢٠٠٤).
- ❖ ايفانز ، فل : تروتسكي والماركسية ، ترجمة : جمال الجزيري ، (منشورات المجلس الاعلى للثقافة ، القاهرة ، ٢٠٠٣) .
- ❖ اليوسف ، عبد القادر احمد : علاقات بين الشرق والغرب بين القرنين الحادي عشر والخامس عشر ، (منشورات المكتبة العصرية ، بيروت ، ١٩٦٩).
- ❖ بسبوني ، عبد الغني : النظم السياسية والقانون الدستوري ، (منشورات دار المعارف ، الاسكندرية ، ١٩٩٧) .
- ❖ توشار ، جان : الاسس النظرية والفلسفية للانظمة السياسية والقانونية منذ زمن الاغريق وحتى القرن العشرين ، ترجمة : علي مقلد ، (منشورات دار الاستقلال ، للثقافة والعلوم ، بيروت ، ٢٠٠٠) .
- ❖ _____ : تاريخ الافكار السياسية من عصر النهضة الى عصر الانوار ، (منشورات التكوين ، بيروت ، ٢٠١٠) .





الديمقراطية والليبرالية والعلمانية في الفكر الغربي

- ❖ خالد ، خالد محمد : الديمقراطية ابدأ ، (منشورات دار الكاتب العربي ، بيروت ، ١٩٥٣) .
- ❖ رمسيس ، عوض : برتراندرسل المفكر السياسي ، (منشورات دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٦) .
- ❖ رمضان ، عبد العظيم : تاريخ اوربا والعالم في العصر الحديث من ظهور البرجوازية الاوربية الى الحرب الباردة ، ج٣ ، (منشورات الهيئة المصرية للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٧) .
- ❖ رويث ، هنري بينا : ما هي العلمانية ، ترجمة : ريم منصور الاطرش ، (منشورات المؤسسة العربية للتحديث الفكري ، دمشق ، ٢٠٠١) .
- ❖ سباين ، جورج : تطور الفكر السياسي ، ترجمة : راشد البراوي ، ج٣ ، ج٥ ، (منشورات الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ٢٠١٠) .
- ❖ شيحا ، ابراهيم عبد العزيز : النظم السياسية والقانون الدستوري ، (منشورات مؤسسة الثقافة والاعلام ، الاسكندرية ٢٠٠٥) ، ص ١٤٥ .
- ❖ صبحي ، احمد محمود : في فلسفة التاريخ ، (منشورات دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٩٤) .
- ❖ صقر ، عبد العزيز : الدين والدولة في الواقع الغربي دراسة لموقع ودور الدين في الدولة القومية ، (منشورات مكتبة دار العلم للجميع ، الاسكندرية ، ١٩٩٥) .
- ❖ صموئيل ، حبيب : الكنيسة في مجتمع متطور ، (منشورات دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٦) .
- ❖ طيبة ، ماهر : العلمانية والعصرانية دراسة على ضوء الأسس الفلسفية والاجتماعية ، (منشورات دار الهادي ، بيروت ، ٢٠٠٦) .
- ❖ عبد الحي ، عمر : الفكر السياسي في العصور القديمة الاغريقية - الهلنستي - الروماني ، (منشورات المؤسسة العامة للدراسات ، بيروت ، ٢٠٠٦) .
- ❖ عمارة ، محمد : الاسلام بين العلمانية والسلطة الدينية ، (منشورات وزارة الثقافة ، القاهرة ، ١٩٨٢) .
- ❖ غوش ، ريمون : الفلسفة السياسية في العهد السقراطي ، (منشورات دار الساقى ، بيروت ، ٢٠٠٨) .
- ❖ فرنادسكي ، جورج : تاريخ روسيا ، ترجمة : عبد الله سالم الزليتي ، (منشورات المكتب الوطني للبحث والتطوير ، طرابلس ، ٢٠٠٧) .
- ❖ فلامان ، موريس : الليبرالية المعاصرة ، ترجمة : تمام الساحلي ، (منشورات المؤسسة الجامعية ، بيروت ، ٢٠٠٢) .
- ❖ كونزلن ، جوتفرايد : مأزق المسيحية والعلمانية في اوربا (منشورات نهضة مصر ، القاهرة ، ١٩٩٨) .
- ❖ لايبكا ، جورج : روبسبيرر سياسة للفلسفة ، ترجمة منصور القاضي ، (منشورات المؤسسة الجامعية ، بيروت ، ١٩٩٤) .
- ❖ متولي ، عبد الحميد : القانون الدستوري والانظمة السياسية مع المقارنة بالمبادئ الدستورية في الشريعة الاسلامية ، (منشورات دار المعارف ، الاسكندرية ، ١٩٨٩) .
- ❖ ————— : الوجيز في النظريات والانظمة السياسية ومبادئها الدستورية ، (منشورات دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٥٨) .
- ❖ محسوب ، محمد : الخصام بين القانون والاخلاق ، (منشورات دار المعارف ، القاهرة ، ٢٠٠٥) .





الديمقراطية والليبرالية والعلمانية في الفكر الغربي

❖ محمد ، علي عبد المعطي : فلسفة السياسة بين الفكرين الاسلامي والغربي ، (منشورات دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٩٨).

❖ نرسيبيان ، ف.س : الفكر السياسي في اليونان القديمة ، ترجمة : حنا عبود ، (منشورات الاهالي ، دمشق ، ١٩٩٩).

References

- ❖ Hazem El Beblawi, Democracy issues and problem, (Publication Sunrise House , Cario,1993) .
- ❖ Gohary, Mohamed GoharyHamad , Islamic Political system and liberal thought (Publication Dar Arab thought, Cario,1992).
- ❖ Spine ,George , The evolution of Political thought, (Publication Egyptian General Book , Cario,2010).
- ❖ Chaoui,Munther, Philosophy State , (Publication memory , Amman, 2012).
- ❖ Taan , Abdul RedhaHussain, Introduction to Political thought Modern and Contemporary , (Publication Knowledge House, Cario,2009).
- ❖ Laroui , Abdallah , The concept of Freedom , (Publication Arab Cultural Center, Beirut, 2008).
- ❖ Aisami , Shibley, Secular and religious State , (Publication Dar General of Cultural Affairs , Baghdad,1993).
- ❖ AmaineSmar , Liberal Virs Permanent War and Americanism the world , Traslation : Saad the long , (Publication Dar Al-Farabi , Beirt , 2004).
- ❖ Evans phil , Trotsky and Marxism , Traslation : Jamal Jaziri , (Publication Supreme Council Culture , Cairo ,2003).
- ❖ Yousuf , Abdul Qader Ahmed , Relation between East and West Between centuries eleventh and fifteenth (Publication Modern Library , Beirt , 1969) .
- ❖ Bassiouni , Abdul Ghani , Political Systems the Constitutional law , ((Publication Dar Knowledge , Alexandria, 1997).
- ❖ Tushar, Jean: theoretical and philosophical foundations of the political and legal systems since the time of the Greeks and until the twentieth century, translated by Ali imitator, (Publications, House of Independence, Culture and Science, Beirut 2000).
- ❖ _____ : the history of political ideas from the Renaissance to the Enlightenment, (Genesis Publications, Beirut, 2010).
- ❖ Khalid, Khaled Mohammed: Democracy is never, (Dar Al Arab writer, Beirut Publications, 1953).
- ❖ Ramses, Awad: Bertrandersl political thinker, (Knowledge House, Cairo Publications, 1966).
- ❖ Ramadan, Abdul Azim: History of Europe and the world in the modern bourgeois European appearance of the Cold War, times, (publications Egyptian Book Organization, Cairo, 1997).
- ❖ Ruiz, Henry Pena: What are secular, translation: Reem Mansour al-Atrash, (the HRA publications for renovation intellectual, Damascus, 2001).
- ❖ Spine, George: the development of political thought, translated by Rashid Barrawi, , (publications of the Egyptian General Book Authority, Cairo, 2010).
- ❖ Shiha, Ibrahim Abdul Aziz: Political Systems and Constitutional Law, (publications Culture, Media Foundation, Alexandria 2005).



الديمقراطية والليبرالية والعلمانية في الفكر الغربي

- ❖ Sobhi, Ahmed Mahmoud: the philosophy of history, (Arab Renaissance Publishing House, Beirut Publications, 1994).
- ❖ Sakr, Abdul Aziz: religion and state in the West actually a study of the site and the role of religion in the nation-state, (House science library for everyone, Alexandria Publications, 1995).
- ❖ Samuel Habib: Church in a developed society, (Knowledge House Publications, Cairo, 1966).
- ❖ good, Maher: secularism and modernism study in the light of philosophical and social foundations, (Dar Al-Hadi, Beirut Publications, 2006).
- ❖ bdulHai, age: political thought in ancient times the Greek - Hellenistic - Roman, (Public Establishment for Studies, Beirut Publications, 2006).
- ❖ Building, Muhammad: : Islam between secular and religious authority (the Ministry of Culture publications, Cairo, 1982).
- ❖ Ghosh, Raymond: political philosophy in the Socratic Testament, (Dar Al-Saqi, Beirut Publications, 2008).
- ❖ Fernadsky, George: History of Russia, translated by Abdullah Salem Zlitni, (publications of the National Office for Research and Development, Tripoli, 2007).
- ❖ Vlamann, Morris contemporary liberalism, translation: Tamam coastal (University Corporation, Beirut 0.2002 publications).
- ❖ Konzzln, Gottfried: trouble Christianity and secularism in Europe (the renaissance of Egypt, Cairo Publications, 1998).
- ❖ Epica, George: Robespierre's policy of philosophy, translated by Judge Mansour, (University Corporation, Beirut Publications, 1994).
- ❖ constitutional law and political systems comparison with the constitutional principles of the Islamic Sharia (Knowledge House Publications, Alexandria, 1989).
- ❖ —————: the brief in the theories and political systems and constitutional principles, (Knowledge House, Cairo Publications, 1958).
- ❖ calculated, Muhammad: a quarrel between law and morality, (Knowledge House Publications, Cairo, 2005).
- ❖ Mohammed, Ali Abdul Muti: political philosophy between the Islamic and Western Alvcran, (publications Dar knowledge, university Alexandria 1998).
- ❖ Narcisaan: Political Thought in Ancient Greece, translated by Hanna Abboud, (publication Folks, Damascus, 1999).

الهوامش

(^١) شيحا ، ابراهيم عبد العزيز : النظم السياسية والقانون الدستوري ، (منشورات مؤسسة الثقافة والاعلام ، الاسكندرية ٢٠٠٥) ، ص ١٤٥ .

(^٢) غوش ، ريمون : الفلسفة السياسية في العهد السقراطي ، (منشورات دار الساقى ، بيروت ، ٢٠٠٨) ، ص ٦٤ ؛ متولي ، عبد الحميد : القانون الدستوري والانظمة السياسية مع المقارنة بالمبادئ الدستورية في الشريعة الاسلامية ، (منشورات دار المعارف ، الاسكندرية ، ١٩٨٩) ، ص ١٠٦-١٠٧ .

(٣) خالد ، خالد محمد : الديمقراطية ابدأ ، (منشورات دار الكاتب العربي ، بيروت ، ١٩٥٣) ، ص ١١٣ ، ١٢٠ - ١٢١ .

(٤) محمد ، علي عبد المعطي : فلسفة السياسة بين الفكرين الاسلامي والغربي ، (منشورات دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٩٨) ، ص ٣١ ؛ نرسيبيان ، ف.س : الفكر السياسي في اليونان القديمة ، ترجمة : حنا عبود ، (منشورات الاهالي ، دمشق ، ١٩٩٩) ، ص ١٠٩ ، ١٣٧ ؛ عبد الحي ، عمر : الفكر السياسي في العصور القديمة الاغريقية - الهلنستي - الروماني ، (منشورات المؤسسة العامة للدراسات ، بيروت ، ٢٠٠٦) ، ص ١٦٢ .

(٥) شيحا : المصدر السابق ، ص ١٤٥-١٤٦ .

(٦) لايبكا ، جورج : روبسبيرر سياسة للفلسفة ، ترجمة منصور القاضي ، (منشورات المؤسسة الجامعية ، بيروت ، ١٩٩٤) ، ص ١٤٦-١٤٧ .

(٧) غوش : المصدر السابق ، ص ٦٤ ؛ متولي : القانون الدستوري والانظمة السياسية مع المقارنة بالمبادئ الدستورية في الشريعة الاسلامية ، ص ١٠٦-١٠٧ .

(٨) بسيوني ، عبد الغني : النظم السياسية والقانون الدستوري ، (منشورات دار المعارف ، الاسكندرية ، ١٩٩٧) ، ص ٨٨-٨٩ ؛ شيحا : المصدر السابق ، ص ١٤٧-١٥٢ .

(٩) شيحا : المصدر السابق ، ص ١٤٨-١٥٢ ؛ بسيوني : المصدر السابق ، ص ١٤٣-١٤٤ .

(١٠) رمسيس ، عوض : برتراندرسل المفكر السياسي ، (منشورات دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٦) ، ص ٩٣-٩٤ ؛ متولي ، عبد الحميد : الوجيز في النظريات والانظمة السياسية ومبادئها الدستورية ، (منشورات دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٥٨) ، ص ٨٨-٨٩ ؛ شيحا : المصدر السابق ، ص ١٥٢ ، ٢٦٣ ؛ بسيوني : المصدر السابق ، ص ١٤٥ - ١٥٠ .

(١١) ايفانز ، فل : تروتسكي والماركسية ، ترجمة : جمال الجزيري ، (منشورات المجلس الاعلى للثقافة ، القاهرة ، ٢٠٠٣) ، ص ٣١ ؛ متولي : الوجيز في النظريات والانظمة السياسية ومبادئها الدستورية ، ص ٣٧٤-٣٧٧ .

(١٢) الببلاوي ، حازم : عن الديمقراطية الليبرالية قضايا ومشاكل ، (منشورات دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٩٣) ، ص ١٣-١٤ .

(١٣) الجوهري ، محمد الجوهري حمد : النظام السياسي الاسلامي والفكر الليبرالي ، (منشورات دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٩٩٢) ، ص ١٧ ؛ العروي ، عبد الله : مفهوم الحرية ، (منشورات المركز الثقافي العربي ، بيروت ، ٢٠٠٨) ، ص ٤٩ ؛ طيبة ، ماهر : العلمانية والعصرانية دراسة على ضوء الأسس الفلسفية والاجتماعية ، (منشورات دار الهادي ، بيروت ، ٢٠٠٦) ، ص ١٠٨ .

(١٤) الطعان ، عبد الرضا حسين : المدخل الى الفكر السياسي الغربي الحديث والمعاصر ، (منشورات دار المعارف ، القاهرة ، ٢٠٠٩) ، ص ٧٥-٧٦ .

(١٥) امين ، سمر : الفيروس الليبرالي الحرب الدائمة وأمركة العالم ، ترجمة : سعد الطويل ، (منشورات دار الفارابي ، بيروت ، ٢٠٠٤) ، ص ٥٩-٦٠ .

(١٦) الطعان : المصدر السابق ، ص ٧٧-٧٩ .

(١٧) البيلاوي : المصدر السابق ، ص ١٢ .

(١٨) توشار ، جان الاسس النظرية والفلسفية للانظمة السياسية والقانونية منذ زمن الاغريق وحتى القرن العشرين ، ترجمة : علي مقلد ، (منشورات دار الاستقلال ، للثقافة والعلوم ، بيروت ، ٢٠٠٠) ، ص ٢٩٥ ؛ البيلاوي : المصدر السابق ، ص ١٢-١٣ .

(١٩) سباين ، جورج : تطور الفكر السياسي ، ترجمة : راشد البراوي ، ج ٣ ، (منشورات الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ٢٠١٠) ص ٢٤٧ ؛ توشار ، جان : تاريخ الافكار السياسية من عصر النهضة الى عصر الانوار ، (منشورات التكوين ، بيروت ، ٢٠١٠) ، ص ٥٥٦-٥٥٧ .

(٢٠) توشار ، جان : تاريخ الافكار السياسية من عصر النهضة الى عصر الانوار ، ص ٥٥٦-٥٥٧ ؛ البيلاوي : المصدر السابق ، ص ١٤ .

(٢١) البيلاوي : المصدر السابق ، ص ١٥-١٦ .

(٢٢) رمضان ، عبد العظيم : تاريخ اوربا والعالم في العصر الحديث من ظهور البرجوازية الاوربية الى الحرب الباردة ، ج ٣ ، (منشورات الهيئة المصرية للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٧) ، ص ٦١-٦٩ ؛ فرنادسكي ، جورج : تاريخ روسيا ، ترجمة : عبد الله سالم الزليتي ، (منشورات المكتب الوطني للبحث والتطوير ، طرابلس ، ٢٠٠٧) ، ص ٢٧٣ ؛ البيلاوي : المصدر السابق ، ص ١٦ .

(٢٣) الشاوي ، منذر : فلسفة الدولة ، (منشورات الذاكرة ، عمان ، ٢٠١٢) ، ص ٢٦٨ .

(٢٤) البيلاوي : المصدر السابق ، ص ١٦-١٧ .

(٢٥) سباين ، جورج : تطور الفكر السياسي ، ترجمة : راشد البراوي ، ج ٥ ، (منشورات الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ٢٠١٠) ، ص ٢٠٤ .

(٢٦) فلامان ، موريس : الليبرالية المعاصرة ، ترجمة : تمام الساحلي ، (منشورات المؤسسة الجامعية ، بيروت ، ٢٠٠٢) ، ص ٧٩ ؛ البيلاوي : المصدر السابق ، ص ١٩-٢٠ .

(٢٧) البيلاوي : المصدر السابق ، ص ١٩ .

(٢٨) العيسمي ، شبلي : العلمانية والدولة الدينية ، (منشورات دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٩٣) ، ص ١٨ .

(٢٩) المصدر نفسه ، ص ١٨-١٩ .

(٣٠) محسوب ، محمد : الخصام بين القانون والاخلاق ، (منشورات دار المعارف ، القاهرة ، ٢٠٠٥) ، ص ١٥٤ .

(٣١) رويث ، هنري بينا : ما هي العلمانية ، ترجمة : ريم منصور الاطرش ، (منشورات المؤسسة العربية للتحديث الفكري ، دمشق ، ٢٠٠١) ، ص ٣٩-٤٢ ، ٦٨ ؛ العيسمي : المصدر السابق ، ص ١٩-٢٠ ؛ اليوسف ، عبد القادر احمد : علاقات بين الشرق والغرب بين القرنين الحادي عشر والخامس عشر ، (منشورات المكتبة العصرية ، بيروت ، ١٩٦٩) ، ص ٢٣١-٢٨٢ ؛ الجوهرى : المصدر السابق ، ص ١٨-٢١ ؛ توشار : الاسس النظرية والفلسفية للانظمة السياسية والقانونية منذ زمن الاغريق وحتى القرن العشرين ، ص ٢٩٥-٢٩٨ ؛ متولي : الوجيز في النظريات والانظمة السياسية ومبادئها ص ٣٤١ ، ٤١٥ ؛ صبحي ، احمد محمود : في فلسفة التاريخ ، (منشورات دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٩٤) ، ص ١٦٨-١٦٩ .



- (٣٢) صقر ، عبد العزيز : الدين والدولة في الواقع الغربي دراسة لموقع ودور الدين في الدولة القومية ، (منشورات مكتبة دار العلم للجميع، الاسكندرية ، ١٩٩٥) ، ص٥٤-٥٦؛ صموئيل ، حبيب : الكنيسة في مجتمع متطور ، (منشورات دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٦) ، ص١٢؛ عمارة ، محمد : الاسلام بين العلمانية والسلطة الدينية ، (منشورات وزارة الثقافة ، القاهرة ، ١٩٨٢) ، ص٧-١٣
- (٣٣) العيسمي : المصدر نفسه ، ص٢٠.
- (٣٤) سباين : تطور الفكر السياسي ، ج٥ ، ص٣٧؛ العيسمي : المصدر نفسه ، ص٢١.
- (٣٥) محسوب : المصدر السابق ، ص١٥٤-١٥٥.
- (٣٦) العيسمي : المصدر نفسه ، ص٢٣-٢٤.
- (٣٧) المصدر نفسه ، ص٢٤.
- (٣٨) كونزلن ، جوتفرايد : مأزق المسيحية والعلمانية في اوربا (منشورات نهضة مصر ، القاهرة ، ١٩٩٨) ، ص١٧-١٨.

